

23

كانون الأول 2014 - العدد

شهرية نافذة منوعة - تصدر عن «مداد سورية» للثقافة والإعلام

الغرجال
معاً لأجل سوريا

تأثيرات الحرب على سجلات القيد المدني

أسيا للصناعات الدوائية:
مستفيدون كثر من تجارة أدوية مفقودة

التنقيب عن الآثار:
عندما تعلّ الجرافة مكان «المسطين»

الهجرة عبر البحر:
مغامرة تعدي الموت بحثاً عن الحياة

ضريع «سليمان شاه»:
سلطة تركية على أرض سورية

حوار مفتوح مع العميد فؤاد السويد قالد شرطة إدلب العرة

ففي هذا العدد...

- ٣ - على الغربال: عسكرة المجتمع السوري.. نفق مظلم لا نهاية له - مدير التحرير
- ٤ - رأي: مدينة الأزمات واليأس - محمد جعفر
- ٥ - قضية الغربال: الهجرة عبر البحر، مغامرة تحدي الموت بحثاً عن الحياة - تحقيق: رامي سويد، تصوير: محمد الباشا، وائل عبد العزيز
- ١٠ - من ذاكرة سورية: ضريح «سليمان شاه»، قصة سلطة تركية على أرض سورية - رامي سويد
- ١٢ - حواضر سورية: «مخيم حندرات» حكاية اللجوء المتجددة - عبير الفارس
- ١٣ - حوار الغربال: حوار مفتوح مع العميد فؤاد سويد قائد شرطة إدلب الحرة - فريق الغربال
- ١٦ - غربة: أجندتنا... نحن الجمهور المقهور - أحمد الصباح
- ١٧ - عين الغربال: تأثيرات الحرب على سجلات القيد المدني - فريق الغربال
- ٢٠ - بروفايل: الشيخ ياسين العلوش، العاقل في زمن الجنون - فريق الغربال
- ٢٢ - طبيب الغربال: إيبيلا.. أخطر الفيروسات التي عرفتها البشرية - د. باسل جنيدي
- ٢٣ - سكود بالألوان: آسيا للصناعات الدوائية، مستفيدون كثر من تجارة أدوية مفقودة - فريق الغربال
- ٢٦ - ماريّا الغربال: تجربة العبور إلى تركيا - ثلاث حكايات - فريق الغربال
- ٢٩ - أوابد سورية: التنقيب عن الآثار في زمن الحرب، عندما تحل الجرافة مكان «المسطرين» - جمعية حماية الآثار السورية: د.شيخموس علي، أ.سالم علي



مجلة شهرية، ناقدة متنوعة
تصدر عن «مداد سوريا»

رئيس التحرير:
محمد السلوم

مدير التحرير:
رامي سويد

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن موقف المجلة، وحق الرد مكفول للجميع شريطة الابتعاد عن التجريح.
للتواصل:



www.algherbal.com

www.facebook.com/algrbal

عسكرة المجنوع السوري.. نفق مظلم لانهاية له

رامي سويد

هذه المناطق، هرباً من اعتقالهم ومن ثم إرسالهم إلى الخدمة كمجندين احتياط، خصوصاً مع انتشار أخبار في مناطق سيطرة النظام السوري عن عشوائية السحب إلى الخدمة الإلزامية، العشوائية التي وصلت في بعض الأحيان إلى سحب أفراد تم إعفائهم بحكم القانون من الخدمة بسبب ظروف صحية خاصة بهم، أو بسبب أنهم وحيدون لأبائهم.

نتيجة لما سبق، أصبحت مناطق سيطرة النظام السوري خالية بنسبة كبيرة من الشبان غير المجندين في صفوف قوات النظام، الأمر الذي كان واضحاً لجهة نقص عدد الطلاب الجامعيين الذكور، ولجهة نقص الشبان في سوق العمل في مناطق سيطرة النظام السوري.

أما في المناطق التي تسيطر عليها كتائب الثوار، فكان الوضع قد وصل إلى صورة مشابهة منذ وقت ليس بقليل، خصوصاً مع طول أمد المواجهة العسكرية التي تخوضها كتائب الثوار ضد قوات النظام السوري وقوات تنظيم الدولة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى استنزافها لجهة فقدتها لأعداد كبيرة من مقاتليها في هذه المواجهة العسكرية.

في السياق نفسه، قام تنظيم الدولة الإسلامية بافتتاح عشرات معسكرات التدريب، في المناطق التي يسيطر عليها، لتقوم شهرياً بتخريج مئات العناصر الجدد ليزجهم التنظيم في معاركه التي يخوضها ضد القوات الكردية وكتائب الثوار وقوات النظام السوري.

أدى ذلك كله إلى تحوّل معظم الشبان السوريين في مناطق سيطرة مختلف الأطراف المتصارعة في سوريا إلى مسلحين يقاتلون في صفوف القوات المسيطرة على مناطق سكنهم في الغالب، لتنشأ مع ذلك حالة من العسكرة لم يعرفها المجتمع السوري من قبل، ولينتج عن ذلك حالة تفكّك وعداوة بين سكان مختلف مناطق السيطرة في سوريا، الأمر الذي قد يجعل تقسيم سوريا واقعاً اجتماعياً قبل أن يطرح بشكل جديّ على طاولة المفاوضات.

بدأت قوات الحماية الشعبية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بعمليات مدهامة وتفتيش في الأيام الأخيرة للبحث عن شبان وشابات في سن الخدمة الإلزامية؛ لسحبهم للخدمة في صفوف هذه القوات تطبيقاً لنظام التجنيد الإجباري الذي أصدره «المجلس التشريعي» لمقاطعة الجزيرة.

وجاء تطبيق قرار التجنيد الإجباري في المناطق الكردية بعد مرور شهر على اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية لمناطق سيطرة القوات الكردية في منطقة عين العرب، شرقي حلب، وتزامن مع عمليات ضخ إعلامي كبير في وسائل الإعلام الكردية والعربية والعالمية حول مدى المأساة الكبيرة التي نتجت عن اضطراب ما يقارب من مئتي ألف من سكان المنطقة إلى النزوح بسبب هجوم التنظيم.

الأمر الذي جعل سكان المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية يستشعرون الخطر الكبير الذي تشكله قوات تنظيم الدولة الإسلامية عليهم، مما مهد لتطبيق نظام التجنيد الإجباري بدون احتجاجات واسعة في المناطق الكردية كالتي حصلت حين إقراره.

على صعيد آخر، بدأت قوات النظام السوري بتطبيق قرار سحب المجندين الاحتياط للخدمة العسكرية، ووصلت أخبار من مصادر محلية في مناطق سيطرة قوات النظام السوري في مدينة حلب أن قوات النظام في المدينة وريفها تسعى لسحب ٢٥ ألف مجند احتياط إلى الخدمة، إثر النقص الكبير في صفوفها الذي نتج عن مقتل وإصابة عشرات الآلاف من عناصر هذه القوات أثناء المعارك المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات بين هذه القوات وكتائب الثوار، وإثر تسرّب الآلاف من الخدمة الإلزامية نتيجة الفرار من الخدمة والتخلف عن الالتحاق بها.

نتيجة لذلك بدأ الشبان البالغون من المقيمين في مناطق سيطرة النظام السوري والذين أنهموا خدمتهم الإلزامية في الجيش السوري منذ سنوات بالخروج من

مدينة الأزمات واليأس

محمد جعفر

على مدى الشهور الأخيرة عدة مواجهات مسلحة قوية نتج عنها مقتل المئات من عناصر قوات النظام السوري، بينهم العشرات من متطوعي المليشيات الموالية للنظام السوري الذين لا يتمتعون بأية خبرات عسكرية، الأمر الذي أدى لمقتل الكثير منهم، كان بينهم متطوعون مهنتهم الأساسية الخياطة أو الغناء في الحفلات في المدينة، تم إجبارهم على الدخول في معارك مع كتائب الثوار التي أصبحت، بحكم قتالها المستمر منذ ثلاث سنوات إلى اليوم، تتمتع بخبرات عسكرية ميدانية لا يستهان بها.

أدى ذلك كله إلى تدهور الحالة النفسية لمؤيدي النظام السوري في المدينة، وساهم في ذلك أيضاً مقتل المئات من أبناء العائلات المؤيدة للنظام السوري نتيجة قيام تنظيم الدولة الإسلامية بإعدام المئات من جنود النظام السوري بعد سيطرته على الفرقة السابعة عشرة واللواء ٩٣ شمال الرقة وعلى مطار الطبقة العسكري غربها.

ترافق ذلك مع حالة لا مبالاة واضحة سيطرت على الإعلام التابع للنظام السوري وعلى تصريحات المسؤولين في هذا النظام، الأمر الذي أدى لارتفاع مستوى الاستياء في أوساط الحاضنة الشعبية المؤيدة للنظام السوري في المدينة.

أصبح أهالي مدينة اللاذقية، المؤيدون والمعارضون للنظام السوري، يستيقظون كل صباح في الأشهر الأخيرة على أصوات سيارات الإسعاف وأصوات الرصاص الذي يرافق مرورها والذي تطلقه القوات العسكرية المرافقة لهذه السيارات بهدف إجبار السيارات المارة على إفساح المجال لمرورها، لتعمّق هذه الأصوات اليومية حالة اليأس التي يعيشها سكان المدينة، ولتساهم مع تردّي الأوضاع الخدمية في تثبيت اليقين الذي تكوّن في أذهان سكان المدينة، بأن الأسوأ لم يأت بعد.

يعيش الساحل السوري بشقيه المعارض والموالي أزمات كثيرة، فمدينة اللاذقية، أكبر مدن الساحل السوري، التي كانت من أوائل المدن التي خرجت بها التظاهرات المناهضة للنظام السوري مع انطلاق الثورة في سوريا منذ ثلاث سنوات سقطت اليوم في أزمات لا يشعر بها إلا سكان هذه المدينة.

المعارضون للنظام السوري باتوا يعيشون حالة خوف وقلق دائم بسبب انتشار الحواجز التابعة لما يسمى بـ «جيش الدفاع الوطني» وميليشيا «كتائب البعث» في الوقت الذي تستمر فيه حملات المداخلة والاعتقال العشوائية منذ ثلاثة أعوام إلى اليوم، والتي نتج عنها إلى اليوم اعتقال أكثر من ١٥ ألفاً من أبناء المدينة!

يعاني معارضو النظام السوري أيضاً من ممارسات انتقامية تقوم بها المليشيات التابعة للنظام السوري في المدينة، حيث يقوم منتسبو هذه المليشيات بين الحين والآخر بمداخلة الأحياء ذات الغالبية المعارضة للنظام السوري، ليقوموا باعتقال الشبان وضربهم بعد إطلاق الرصاص في الهواء بشكل كثيف بهدف نشر الرعب في صفوف السكان.

أما مناصرو النظام السوري، فهم أيضاً على الجانب الآخر، يعيشون أزمات من نوع آخر، حيث يسيطر رعب وصول أوامر بالانتقال إلى جبهات القتال في جبلي التكرمان والأكراد التي تسيطر عليها كتائب الثوار إلى منتسبي المليشيات التابعة للنظام السوري. حالة الرعب التي يعيشها هؤلاء دفعتهم مراراً إلى افتعال أزمات في المدينة بهدف إظهار الوضع الأمني فيها بصورة الوضع المضطرب كي لا تأمرهم قيادة قوات النظام السوري بالانتقال إلى جبهات القتال ضد كتائب الثوار في الجبال الواقعة إلى الشرق والشمال من مدينة اللاذقية.

ذلك أن خطوط التماس بين كتائب الثوار وقوات النظام السوري في جبال التكرمان والأكراد شهدت

الهجرة عبر البحر

مغامرة نحدي الموت بحثاً عن الحياة

تحقيق: رامي سويد

تصوير: محمد الباشا

وائل عبد العزيز

يخوض آلاف السوريين شهرياً البحر، باحثين عن حياة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي التي عُرف عنها أنها تمنح حق اللجوء الإنساني والسياسي للهاربين من جيم الحرب في بلادهم. ينطلق هؤلاء بمراكب بالية، متحدين الموت، عبر البحر المتوسط، انطلاقاً من تركيا ومصر وليبيا باتجاه اليونان أو إيطاليا كمحطة أولى قبل الوصول إلى ألمانيا أو السويد أو هولندا أو غيرها من الدول التي تستقبل اللاجئين السوريين وتمنحهم السكن والبدلات النقدية الشهرية التي تعينهم على بدء حياتهم في بلادهم الجديدة.



الطريق إلى المغامرة



يتوجه السوريون الذين يقررون خوض البحر إلى سواحل الدول التي تنشط بها مافيات تهريب البشر، وهي على وجه الخصوص تركيا وليبيا ومصر، حيث ينتقل السوريون الراغبون في الهجرة إلى أوروبا عبر اليونان، إلى تركيا وتحديداً نحو مدينة أزمير التركية التي تنشط بها مافيات تعمل على نقل السوريين باتجاه الجزر اليونانية ومنها إلى أثينا العاصمة حيث تنشط مافيات لتهريب السوريين إلى دول أوروبا التي تمنح اللجوء للسوريين، أما السوريون الراغبون بالهجرة نحو أوروبا عبر إيطاليا، فهم ينقسمون إلى قسمين: قسم يتجه نحو مدينة الإسكندرية المصرية، التي تنشط بها مافيات التهريب ليخوض منها مغامرة ركوب البحر إلى إيطاليا، وقسم آخر يفضل الذهاب إلى سواحل ليبيا ليركب البحر من هناك أملاً في الوصول إلى الجزر الإيطالية.

قطعهم لمسافة طويلة عبر البحر المتوسط وصولاً إلى إيطاليا، بالمقارنة مع المسافة القصيرة نسبياً التي يقطعها المهاجرون عبر البحر المتوسط للوصول إلى اليونان من مدينة أزمير التركية.

«أحمد خلاوي» الشاب السوري الذي قرّر الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا، يوضح الصعوبات التي يعاني منها السوريون للوصول إلى ليبيا بهدف خوض مغامرة ركوب البحر نحو إيطاليا قائلاً: ليس من السهل على حامل جواز السفر السوري دخول ليبيا، لقد أوقفت الحكومة الليبية منح التأشيرات المسبقة للسوريين منذ أشهر، المهاجرون السوريون الذين خاضوا أو يستعدون لخوض مغامرة ركوب البحر إلى إيطاليا ينقسمون إلى قسمين: القسم الأول هم السوريون المقيمون في مصر منذ مدة طويلة أو الذين تمكنوا من الدخول إلى مصر، هؤلاء يتوجهون في العادة إلى مدينة مرسى مطروح في أقصى شرق مصر، ليطلبوا من مافيات التهريب نقلهم عبر الحدود المصرية نحو مدينة البيضاء الليبية، القسم الثاني هم السوريون الموجودون في بقية دول العالم، وهؤلاء عليهم الذهاب إلى الجزائر، التي تمنح تأشيرات الدخول للسوريين بسهولة نسبياً، ومنها عليهم العبور بمساعدة مافيات التهريب نحو تونس ومن ثم ليبيا.

رحلة تحدي الموت

بعد أن يصل السوريون إلى المدن الساحلية التي يعتزمون خوض البحر منها أملاً في الوصول لأوروبا، يبدوون في العادة عملية البحث عن المهرب الذي يقدم العرض الأفضل، وتختلف العروض بحسب البدل النقدي الذي يطلبه المهرب للنقل عبر البحر، وبحسب

الوصول إلى تركيا كخطوة أولى لخوض مغامرة الذهاب عبر البحر إلى اليونان هو الأسهل، حيث يمكن للسوري الدخول للأراضي التركية إذا كان في الشمال السوري عبر المعابر الرسمية بدون تأشيرة في حال كان يملك جواز سفر، أو عبر طرق التهريب البري بين سوريا وتركيا في حال عدم امتلاكه لجواز سفر، كما يمكن لحامل جواز السفر السوري دخول الأراضي التركية قادماً من أي بلد في العالم وبدون تأشيرة مسبقة.

لكن معظم السوريين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا لا يفضلون الهجرة عبر تركيا، ذلك أن اليونان، البلد الذي يقصده المهاجرون عبر تركيا، قد شدّد مؤخراً بشكل غير مسبوق مراقبته الأمنية على حركة السوريين، الأمر الذي جعل الراغبين بالهجرة إلى أوروبا، يفضلون إيطاليا، الأكثر تساهلاً مع المهاجرين، ولو كلّفهم ذلك مشقة أكبر في الوصول إلى مصر أو ليبيا، وخطورة أكبر بسبب



المركب الخشبي المتهالك وتُركنا به، ليعود المهربون بالبور إلى مصر ونبقى نحن ننتظر وسط البحر مرور سفينة تجارية أو بارجة لتقوم بإنقاذنا! عملية النقل من مركب لآخر هي من أصعب ما يواجه المهاجرين عبر البحر بحسب وائل، فنقل المهاجرين يتم عن طريق رميهم من قبل شخصين من المهربين، يقومان بالإمساك بالمهاجر ورميه بقوة إلى المركب الآخر، الأمر الذي قد يؤدي لسقوطه في الماء في حال كان البحر هائجاً بسبب عدم استقرار المركبين، حينها، حينها لن يفكر أحد بمساعدته لإخراجه من الماء، وربما يرتطم رأسه أثناء السقوط بأحد المركبين، كما يمكن أن يعلق بين المركبين اللذين قد يضغطا عليه



بحيث يتوفى على الفور، دون أن يتوقف المهربون عن رمي بقية المسافرين ولو للحظة، فالمهاجر عبر هذه المراكب هو بالنسبة للمهربين مجرد سلعة لا أكثر! يُكمل وائل: بعد أن تم نقلنا إلى المركب الخشبي المتهالك، ومشى المركب بنا، اكتشفنا أن المياه تتسرب إلى داخله، بعد ثلاثة أيام انتهى الوقود من المركب فأصبح غير قادر على الحركة إلا وفق تقلبات الأمواج، نفدت أيضاً مياه الشرب والطعام، وحلّ الليل، وبدا لنا أن كل شيء قد انتهى!

الحياة بعد الموت

بعد أن يصل المهاجرون بمركبهم المتهالك إلى الطريق البحرية التجارية، يسير المركب بهم وفق إحداثيات «GPS» تم منحها لربان المركب، حتى ينتهي الوقود، ليبقى المركب مراوحاً وسط البحر بانتظار سفينة تجارية تقوم بإنقاذه وفق العرف الملزم في البحار، الذي يُلزم السفينة في البحر بإنقاذ ركاب أية سفينة

عدد الركاب الذين يعتزم حشرهم في ذلك المركب المتهالك، ويروي وائل عبد العزيز أحد شبان مدينة داريا الذين خاضوا التجربة في مدينة الإسكندرية للغربال كيف كانت عملية البحث عن عرض أفضل لخوض مغامرة ركوب البحر، وكيف كانت الرحلة قائلاً: قررت خوض البحر مع والدي وأختي وابنها الصغير، بدأت بالاتصال بالسماسة الذين يعملون لصالح مافيا تهريب البشر من الإسكندرية لإيطاليا، في النهاية فهمت أن زعيم هذه المافيا في مصر يُكنى بـ«الدكتور» وهو يريد ١٨٠٠ دولار أمريكي عن الشخص الواحد، ما يزيد عن هذا المبلغ يتقاسمه السماسة، الذين يقبضون مبالغ ربما تصل إلى ٣٠٠٠ دولار أمريكي عن الشخص الواحد، في النهاية تمكنت من الاتفاق مع أحد السماسة على مبلغ ٢٠٠٠ دولار عن كل شخص من العائلة مع شرط أن يركب الأطفال الذين لم يبلغوا عشر سنوات من العمر مجاناً.

ثم يكمل وائل حديثه في وصف المغامرة قائلاً: عليك أن تتواجد فجراً في النقطة التي يحدددها السمسار لك على الشاطئ، يجب أن تصطحب معك كميات من الطعام والماء، كما يجب أن تصطحب حليماً للأطفال وفوطاً لهم بحيث تكفيك لمدة تتراوح بين ستة أيام وثلاثة عشر يوماً يُتوقع أن تستغرقها المغامرة من الإسكندرية وصولاً لإيطاليا، بعد أن وصلنا إلى الشاطئ، قام شبان مصريون باصطحابنا بمركب صيد صغير يتسع حوالي عشرة أشخاص، قام هذا المركب بنقلنا إلى عرض البحر على بعد كيلومتر تقريباً من الشاطئ، ثم تم نقلنا إلى مركب صيد أكبر، طوله ١٦ متراً تقريباً، تم وضع أكثر من ٣٠٠ شخص به! سار بنا هذا المركب حوالي أربعة وعشرين ساعة حتى وصلنا خارج المياه الإقليمية المصرية، هناك كان ينتظرنا مركب كبير مصنوع من الحديد يقال له «الببور» يبلغ طوله حوالي ٢٤ متراً، تم حشر أكثر من ٤٠٠ شخص فيه، ليسير بنا «الببور» بعدها عبر عتمة البحر، جاراً خلفه مركباً خشبياً متهالكاً، حتى وصل بنا بعد خمسة أيام إلى الطريق البحرية التجارية شمال البحر الأبيض المتوسط وهي الطريق التي تسلكها السفن البحرية التجارية التي تعبر المتوسط، تم بعدها نقلنا من جديد إلى

والحمامات والدواء والطعام والشراب. وأثناء وجودنا على الناقلة، وصلت رسالة إلكترونية من صاحب الناقلة إلى الربان، أخبره فيها أن أي ضرر يلحق بأحد اللاجئين السوريين سيؤدي إلى فصل طاقم الناقلة كاملاً من العمل!

يتابع وائل وصفه لعملية إنقاذهم قائلاً: عندما وصلت ناقلة النفط التي كانت تحملنا إلى المياه الإقليمية الإيطالية، وصل طرادان للصليب الأحمر الإيطالي وخفر السواحل الإيطالي، قاموا بإنزالنا من ناقلة النفط وإيصالنا إلى جزيرة «كروتوني» الإيطالية ليتم استقبالنا في مخيم هناك تلقينا فيه معاملة جيدة أيضاً.

طرق أخرى لتحدي الموت

السوريون الذين يقررون الهجرة عبر اليونان إلى باقي الدول الأوروبية، وهي طريق الهجرة الأصعب، يخوضون البحر لمسافة قصيرة نسبياً من مدينة أزمير التركية نحو الجزر اليونانية كجزيرة كيوس وجزيرة ساموس، حيث يركب السوريون في هذه الرحلة ما يسمى بـ«البلم» وهو قارب مطاطي منفوخ، طوله حوالي ثمانية أمتار، ويتم وضع حوالي ٤٠ شخصاً به، وتستغرق رحلته من أزمير إلى اليونان نصف ساعة فقط في حال كان خفر السواحل اليوناني غير موجود، أو في حال كانت الرحلة ميسرة بسبب فوضى الشواطئ اليونانية في موسم السياحة الشاطئية في الصيف، في مقابل عشر ساعات قد يقضيها «البلم» حتى يصل إلى اليونان في حال كانت دوريات خفر السواحل اليونانية في حالة استنفار.

أما السوريون الذين يقررون خوض البحر من ليبيا إلى إيطاليا، فهم في الغالب يركبون مع المهاجرين الأفارقة، يركب صيد بالية ومعرضة بشكل كبير للغرق، ذلك أن قصر المسافة نسبياً بين ليبيا وإيطاليا يجعل مافيات التهريب لا تكتثّر كثير بجودة القارب، فالرحلة بين ليبيا وإيطاليا تتراوح مدتها بين ١٤ و ٣٠ ساعة على أكثر تقدير.

الموت في البحر بدون غرق!

لا تقتصر احتمالات الموت أثناء رحلة الهجرة عبر البحر على الغرق، الذي يحاول أغلب المهاجرين التحرز منه باختيار سمسار تهريب مُجرب من أحد الأقارب أو

تصادفها في حال كانت بحالة نفاذ للوقود أو على وشك الغرق.

لقد استفادت مافيات التهريب المصرية والليبية والإيطالية من هذا العرف البحري، فغيرت طريقة عملها السابقة التي كانت تتضمن نقل المهاجرين من مصر أو ليبيا إلى المياه الإقليمية الإيطالية لتقوم المافيات الإيطالية باستقبالهم بمراكب كبيرة وإنزالهم إلى السواحل الإيطالية، فأصبحت المافيا المصرية والليبية تكتفي بإيصال المراكب إلى الطريق البحرية التجارية التي تعبر المتوسط، اعتماداً على التزام السفن المارة في هذه الطريق بإنقاذ أية سفينة توشك على الغرق، وهو حال جميع السفن التي يُترك بها المهاجرون، والتي يتم إنقاذ بعضها، في مقابل غرق بعضها الآخر. عن عملية الإنقاذ يتحدث وائل قائلاً: بعد يوم واحد من مراوحتنا وسط البحر على الطريق البحرية التجارية



وسط البحر المتوسط، نظرنا عبر جهاز تحديد الموقع على الخرائط «GPS» فاكشفنا أننا نبعد عن أقرب جزيرة إيطالية ما لا يقل عن ٦٠٠ ميل بحري «حوالي ٤٠٠ كم» فجأة ظهرت بارجة كبيرة من بعيد تقترب تجاهنا، تبين عندما اقتربت أنها ناقلة نفط مرفوع عليها علم «بريطانيا»، عند اقترابها قمنا بالتحدث مع الطاقم، وأخبرناهم أننا سوريون نحاول الوصول لإيطاليا وأننا بحاجة للطعام والماء، بعد أن اتصل الربان بمالك ناقلة النفط، وافق على صعود النساء والأطفال إليها، ثم وافق بعد ساعات على صعود الرجال أيضاً نظراً لارتفاع مستوى الموج في البحر، بقينا في ناقلة النفط البريطانية ثلاثة أيام، تمت معاملتنا خلالها معاملة جيدة جداً، حيث قدّم لنا طاقم الناقلة غرف المنامة

منتصف شهر أيلول بلغ ٢٩٠٠ مهاجراً، معظم هؤلاء الضحايا من السوريين، الذين باتوا في العام الأخير الغالبية العظمى للمهاجرين عبر البحر المتوسط نحو أوروبا.

وأعلنت المنظمة أن آخر حالات الغرق الكبيرة، كانت غرق مركب يحمل حوالي ٥٠٠ مهاجراً بالقرب من سواحل جزيرة مالطا في الأسبوع الثاني من شهر أيلول، وأعلنت المنظمة أن الغارقين هم من السوريين والفلسطينيين والمصريين والسودانيين، وكانوا قد انطلقوا بقاربهم في بداية أيلول من سواحل مدينة دمياط المصرية، وسبق غرق هذا القارب، بيوم واحد فقط، غرق قارب آخر خرج من ليبيا، كان يحمل ٢٥٠ مهاجراً، لم ينجُ منهم سوى ٢٦ مهاجراً فقط تمكن خفر السواحل الإيطالي من إنقاذهم!

ولا توجد في الواقع إحصائيات لعدد اللاجئين الذين تم إنقاذهم في البحر المتوسط وهم يحاولون الوصول إلى إيطاليا، لكن ولاية «أزمير» التركية أصدرت بياناً في الرابع والعشرين من شهر إيلول الماضي قالت فيه إن خفر السواحل التركي، تمكن منذ بداية العام الحالي من إنقاذ ثمانية آلاف ومئة وسبعة مهاجرين غير شرعيين، سقطوا في بحر «إيجة» نتيجة محاولتهم العبور عبر قوارب صغيرة، خشبية أو مطاطية «بلم»، أثناء محاولتهم العبور إلى اليونان، ومعظم هؤلاء كانوا من السوريين.

الأصدقاء الذين وصلوا بسلام من قبل بسبب قيامه بنقلهم بقارب جيد نسبياً، أو عن طريق لبس سترة السلامة، وهي سترة مملوءة بالهواء الذي يحمي من يقع بالمياه من الغرق لمدة طويلة.

في الواقع يفقد كثير من المهاجرين حياتهم على قوارب الهجرة نتيجة عمليات قتل تنتج عن مشاجرات دائماً ما تندلع على قوارب الهجرة لأسباب تافهة كسرقة أحد المهاجرين للطعام أو الماء من لاجئ آخر أو بسبب عدم اتساع المكان للنوم!

أيضاً، كثيراً ما يفقد اللاجئون الأفارقة حياتهم، وسط البحر بسبب الاختناق، ذلك أن مافيات التهريب تعتمد إلى وضعهم في غرفة المحرك خوفاً من أن يؤثر لون بشرتهم السوداء على عملية الإنقاذ، ذلك أن سفن خفر السواحل الإيطالية لا تكثر كثيراً بإنقاذ أصحاب البشرة السوداء لأسباب عنصرية كما يذكر البعض، وقد يؤدي وضع المهاجرين الأفارقة في غرفة المحرك إلى اختناقهم بسبب الدخان الناتج عن احتراق وقود المحرك.

إحصائيات الموت

أعلن مسؤولو المنظمة الدولية للهجرة، التي تتخذ من مدينة جنيف السويسرية مقراً لها، أن عدد من غرقوا في البحر الأبيض المتوسط منذ بداية العام الحالي حتى



ضريح «سليمان شاه».. قصة سلطة تركية على أرض سورية

رامي سويد

بعد خسارة الدولة العثمانية مع حليفتها ألمانيا للحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ قامت الدول المنتصرة في الحرب، فرنسا وبريطانيا، بتطبيق اتفاقية سايكس-بيكو على أراضي الدولة العثمانية بما يؤدي لاقتسام هاتين الدولتين للمناطق العربية التي كانت تخضع للحكم العثماني.

نتج عن الاتفاقية وقوع الضريح في الأراضي التي عرفت فيما بعد باسم الجمهورية السورية والتي خضعت للانتداب الفرنسي، وفي الوقت نفسه كانت الجيوش الفرنسية تسيطر على مناطق في أزمير وساحل كليكيّا، واندلعت ثورة ضد السلطنة العثمانية قادها مصطفى كمال، الذي تعاون مع مناهضي الانتداب الفرنسي في سوريا.

ليدفع ذلك كله كلاً من السلطنة العثمانية والحكومة الفرنسية لتوقيع اتفاقية عام ١٩٢١ عرفت فيما بعد باتفاقية حسن الجوار بين الحكومة الفرنسية المنتدبة عن سوريا والسلطنة العثمانية، التي تضمنت وقف الحرب والاعتداءات المتبادلة بين الطرفين، وتعديل الحدود لتصبح مطابقة لمسار الخط الحديدي «برلين-بغداد» الذي يمر من شمال مدينة حلب وصولاً إلى القامشلي أقصى شرق سوريا، والتي أصبحت إلى اليوم الحدود الدولية بين سوريا وتركيا.

أدى ذلك إلى اقتطاع عدة أفضية ومناطق كانت تابعة في الفترة السابقة لولاية حلب كمناطق «أضنة وعثمانية ومرعش وعينتاب وكلس وأورفا وماردين» في مقابل إيقاف السلطنة العثمانية لدعمها للقوى المناهضة للانتداب الفرنسي شمال سوريا واعترافها بانتداب فرنسا على سوريا. تضمنت الاتفاقية المذكورة إلى جانب ذلك، نصاً

تنتشر كل فترة أخبار عن اعتداء عناصر تنظيم الدولة الإسلامية على ضريح «سليمان شاه» الموجود على شبه جزيرة صغيرة إلى الشمال من جسر قره قوزاق الواقع على نهر الفرات إلى الشرق من مدينة منبج في ريف حلب الشرقي، ويحظى الضريح بأهمية خاصة لدى الحكومة التركية التي أعلنت غير مرة أنها لن تتردد في الدفاع عن الضريح خصوصاً بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة في شهر شباط الماضي.

والضريح هو لسليمان بن «قتلمش»، وهو والد «آرطغرل» الذي أسس ابنه عثمان الأول الدولة العثمانية عام ١٢٩٩ للميلاد، وترجح أغلب المصادر التاريخية وفاة سليمان بن قتلмыш، جده مؤسس الدولة العثمانية، إثر حادثة غرق تعرض لها أثناء معركة كانت تخوضها قبيلته القادمة من وسط آسيا ضد قوات من «المغول» كانت تغزو المنطقة عام ١٢٢٧ للميلاد.

أقيم ضريح سليمان شاه قرب قلعة جعبر الواقعة إلى الشمال من مدينة الطبقة قرب نهر الفرات في منتصف القرن السادس عشر بعد سيطرة الجيش العثماني على المنطقة، وبقي مزاراً يزوره أحفاد العثمانيين حتى عُرف في المنطقة باسم «الضريح التركي».



الضريح من الداخل في الوقت الحالي

اعتاد الجيش التركي على تبديل عناصر الحماية المكلفة بحماية الضريح كل شهرين أو ثلاثة أشهر خلال السنوات الأربعين الماضية، قبل أن تندلع الثورة في سوريا وتفقّد الحكومة السورية السيطرة على المنطقة، لتسيطر عليها قوات تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً، وتبدأ الحكومة التركية بمواجهة الصعوبات في تبديل الحماية المكلفة بحماية الضريح، حيث قام الجيش التركي بتبديل الحماية وإيصال المؤن لها لآخر مرة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٦ حين دخلت قوة عسكرية تركية مؤلفة من ما يقارب ٣٠٠ جندي تركي محمولين على ١٢ آلية عسكرية وست دبابات وعدة سيارات أخرى إلى الأراضي السورية عبر منطقة عين العرب التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، ثم توجه الرتل نحو قرية زور مغار آخر القرى التي يسيطر عليها الحزب ليدخل بعدها منطقة الشيوخ التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، لرافقه قوة رمزية من قوات التنظيم حتى وصل الرتل للضريح وقام بإنزال المؤن التي كان يحملها وتبديل الحماية والتي يقدر عددها بخمسة وعشرين جندياً وضابطاً تركياً.

خاصاً بضريح «سليمان شاه» حيث نصّت المادة التاسعة من الاتفاقية على ما يلي:
«إن قبر سليمان شاه جدّ السلطان عثمان مؤسس السلالة العثمانية (المعروف باسم «المزار التركي») والواقع عند قلعة جعبر سوف يبقى مع ملحقاته بملكية تركيا التي بإمكانها أن تعيّن له حراساً وأن ترفع العلم التركي فيه».

منذ ذلك الوقت أصبح الضريح أرضاً تخضع للسيادة التركية، ويخضع لحماية حامية من الجيش التركي ويرفع العلم التركي عليه.

لكن الحكومة السورية قررت عام ١٩٦٨ بناء سد الفرات في منطقة الطبقة في ريف مدينة الرقة، وبينت الدراسات حينها أن المياه التي سوف يحتجزها السد ستؤدي إلى إغراق أجزاء من قلعة جعبر الأثرية وضريح سليمان شاه جد مؤسس الدولة العثمانية. لتجري بعد ذلك مفاوضات بين الحكومة السورية والحكومة التركية، التي أصرت وقتها على نقل الضريح إلى مكان آخر داخل الأراضي السورية لتحفظ بسلطانها على جزء من الأرض السورية وفق ما أقرته الاتفاقية التي وقعتها مع الحكومة الفرنسية المنتدبة عن سوريا عام ١٩٢١.

انتهت المفاوضات إلى قبول الحكومة السورية، تحت ضغط مفاوضات اقتسام مياه نهر الفرات، بطلب الحكومة التركية نقل الضريح إلى تلة مرتفعة في منطقة تعرف باسم «قره قوزاق»، حوالي ٣٠ كم إلى الشرق من مدينة منبج، حيث تم إنشاء بناء ضخم وضع ضريح سليمان شاه داخله، وكُلّفت حامية عسكرية تركية صغيرة مؤلفة من عشرات من الجنود الأتراك بحماية المبنى الذي رفع العلم التركي عليه.



رتل للجيش التركي يمر بجانب أحد حواجز تنظيم الدولة الإسلامية

«مخيم حندرات» حكاية اللجوء المنجدة

عبير الفارس

لحركات المقاومة التي يناصرونها، وحفظت عن ظهر قلب انتماؤاتهم وأسباب خلافاتهم، كنتُ أصدم كل يوم من جديد، حين أعود إلى حلب، بمدى وحدة الرأي العام، لم يكن هناك خلاف أو نقاش بين السوريين، لم يكن هناك سوريون أصلاً. كان حزب البعث قد ابتلع كل شيء!

في اليوم التالي لاستشهاد الشيخ أحمد ياسين «مؤسس حركة حماس» في ربيع عام ٢٠٠٤، ذهبت إلى المدرسة صباحاً حابسةً دموعي، خائفة من دموع بنات المخيم، مرّت الساعات الأولى كثيبةً بطيئة، قبل أن أعلم أن الحزن ممنوع في عُرف الفلسطينيين، الدموع ممنوعة، بيوت العزاء ممنوعة، حالهم كان يومها من حالنا اليوم، لقد اعتادوا الموت وألفوه سبيلاً وحيداً للحياة.

روى لي أصدقاؤني الفلسطينيون حكايات تغريبتهم، كانوا يواظبون على إرفاق كل حكاية باللوم لأخوتهم العرب، الذين لم ينصروهم، وكانوا يواظبون أيضاً على لوم قياداتهم على تقصيرها، وخيانتها أحياناً، كانوا يقدمون لي كل يوم حكاية من حكايات سوريا اليوم، وكانوا يرفقون مع كل حكاية لوماً وحنقاً كالذي نعيشه اليوم! حمل الفلسطينيون حين خرجوا من مدنهم وقراهم مفاتيح بيوتهم، وحملوا معها أحلام العودة، ووصلوا بها إلى مخيماتهم، كما فعل السوريون تماماً، كنت أتساءل كلما حكى لي أحدهم حكاية مفتاح بيت والده الذي ورثه عنه، هل سيبقى الباب منتظراً؟ جاءني الجواب أخيراً، حين حملت مفتاح بيتي وخرجت من حلب، نعم سيبقى الباب منتظراً، لأن الأمل بعودة الحق لأهله لا يموت!

على بعد ثلاثة عشر كيلومتراً إلى الشمال من مدينة حلب تقع هضبة صخرية جرداء اختارتها الحكومة السورية عام ١٩٦٢ لتكون أبعد مكان عن فلسطين ينصب فيه اللاجئين الفلسطينيون خيمهم، ١٦٠ دوغماً من الأراضي الجرداء سكنها سبعة آلاف فلسطيني جاؤوا من حيفا وعكا وصفد وقراها.

مرّ الشتاء الأول، والثاني، قبل أن تهدي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» الكرفانات لساكلي مخيم حندرات، ومرّت سنين قبل أن يبدأ لاجئو «حندرات» بناء بيوتهم من الطوب الرخيص. توسّع المخيم، مع زيادة عدد سكانه بفعل تزواج وتكاثر أبناءه.

مخيم حندرات، أو مخيم عين التل، هو فلسطين الصغيرة التي بناها أبناؤها بعيداً عنها، شباب المخيم اختاروا الانتساب لحركة فتح أو حماس أو الجبهة الشعبية أو الديمقراطية، وآخرون فضلوا الوقوف على الحياد ليتهموا من انتسب لحركات المقاومة بالخيانة والخداع، فأية مقاومة على بعد ستمئة كيلو متر من أرض فلسطين!

في المخيم مدرسة ابتدائية، أُطلق عليها اسم «رام الله»، وإعدادية ذكور سُمّيت «ناصر الدين»، وإعدادية إناث سُمّيت بإعدادية «الزيب» نسبة إلى تلك القرية النائية التي يذكرها أهلها القادمون من شمال فلسطين.

في المخيم مركز صحي افتتحت «الأونروا» التي رفضت لسنين طويلة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي لأبنائه.

لقد عملت مدرسةً سنيناً طويلةً في إعدادية «ناصر الدين»، تعرّفت خلالها على مدى تعصّب أبناء المخيم



حوار مع قائد الشرطة الحرة في محافظة إدلب

العميد فؤاد سويد مواليد «كفرنبل» عام ١٩٦٣، متزوج ولديه خمسة أولاد، يحمل إجازة في القانون من كلية الحقوق في جامعة حلب، خدم في جهاز الشرطة السوري ثمانية وعشرين عاماً، قبل أن يعلن انشقاقه عنه مع نهاية عام ٢٠١٢ بتنسيق مع لواء عاصفة الشمال الذي يعمل في ريف حلب الشمالي، بقي العميد فؤاد سنة كاملة في الأراضي التركية، قبل أن يعود إلى محافظة إدلب ليساهم في تشكيل قيادة شرطة إدلب الحرة، ويُنتخب رئيساً لها.



ما هي طبيعة التجارب الشرطة التي حصلت في محافظة إدلب في المرحلة السابقة لتأسيس قيادة شرطة إدلب الحرة؟

هناك ستة آلاف شرطي وصف ضابط منشق من أبناء محافظة إدلب يشكلون حوالي ربع عدد عناصر وصف ضباط الشرطة المنشقين عن جهاز الشرطة التابع للنظام السوري، أيضاً هناك مئة وخمسين ضابط شرطة منشق من أبناء محافظة إدلب يشكلون ثلث عدد ضباط الشرطة السوريين المنشقين والبالغ عددهم حوالاً أربع مئة وخمسين ضابطاً.

في المرحلة السابقة لتأسيس قيادة شرطة إدلب الحرة لم يكن هناك عمل منظم لجهاز الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها كتائب الثوار، كانت هناك مجموعة من التجارب الفردية التي توقف معظمها بسبب عدم توفر التمويل اللازم لاستمرار العمل.

في مدينة كفرنبل على سبيل المثال، أحدث ضباط الشرطة المنشقون نقطة شرطة في المدينة بتنسيق مع كتائب الثوار وبدعم من المجلس المحلي المنتخب في المدينة، حيث قدّم المجلس المحلي الأثاث للنقطة الشرطة بالإضافة لتأمين دفعات بسيطة لعناصر النقطة لا تتجاوز خمسة آلاف ليرة سورية كل شهرين، كما قدّم المجلس المحلي مجموعة سلل إغاثية لعناصر النقطة.

عدم توفر التمويل اللازم لعمل هذه النقطة الشرطة أدى إلى تراجع عدد عناصرها من ستين عنصراً عند تأسيسها إلى عشرين عنصراً فقط، ذلك أن سوء أوضاع العناصر المادية، دفع معظمهم لترك النقطة الشرطة والعمل مع كتائب الثوار أو في أعمال مدنية خاصة. كان هناك تجربة أيضاً في مخيمات أطمه وقاح، حيث قام عناصر الشرطة المنشقون من النازحين الساكنين في

مخيمات المنطقة بتأسيس مخافر شرطية في المنطقة في «كولبات» حصلوا عليها من لجان الإغاثة بهدف ضبط الأمن ومنع السرقات.

ما هو سبب تأخر تنظيم عمل الشرطة في إدلب طوال هذه الفترة؟

السبب رفض بعض المشرفين على النقاط الشرطة قبول دعم المنظمة الراعية التي فازت بالعقد الذي طرحته مجموعة أصدقاء سوريا لدعم الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها كتائب الثوار، علماً أنها جهة منفذة تحصل على تمويلها من برنامج دعم الأمن المجتمعي المتكامل الذي تشرف عليه وزارات الخارجية في بريطانيا والولايات المتحدة والدنمارك، كما أن مجلس محافظة إدلب الحرة استغرق أربعة أشهر كاملة لدراسة مشروع إنشاء قيادة للشرطة في إدلب، حيث وضع المجلس مجموعة شروط



المجلس المحلي بالتنسيق مع الكتائب الثورية وأبناء هذه البلدات المنشقين عن جهاز الشرطة بتشكيل نقاط شرطية جديدة وطلبوا الانضمام لنا، مجموعة النقاط التي انضمت إلينا في المرحلة التالية كان ستة عشر نقطة شرطية آخرها كان النقطة الشرطية في بلدة «كلي»، ليصبح العدد الكلي للنقاط الشرطية التابعة لقيادة شرطة إدلب الحرة إحدى وثلاثين نقطة.

كم عدد عناصر الشرطة التي تستوعبها هذه المراكز؟

في البداية كان هناك أربعمئة عنصر موزعين بين شرطي وضابط وصف ضابط منشقين عن جهاز الشرطة أو أمن الدولة أو الأمن العسكري أو الجيش، لديهم خبرة في العمل الأمني، وبعد انضمام ستة عشر مركزاً جديداً أصبح العدد الكلي بحدود ثمانمئة عنصر. هل هناك خطط لدورات تأهيل للعناصر المنتسبين للشرطة الحرة؟

نعم هناك خطط، وقد حصل عدد من شرطة إدلب على دورات تدريبية في البحث الجنائي ودراسة مسرح الجريمة وحفظ الأدلة وفحصها في تركيا، وتم تزويدنا بـ ٧٨ حقيبة تسمى حقيبة الباحث الجنائي، فيها أدوات رفع البصمات وحفظ الدم والشعر، وتم تدريب ٥٠ صف ضابط وشرطي وضابط.

أين شرطة المرور من كل ذلك؟

لدينا مركز شرطة مرور واحد حتى الآن في الدانا مؤلف من ١٥ شرطي، وليس هناك تدريب لهم حتى الآن لكننا نعتبرهم نواة ونأمل أن نفعل عملهم ونوسع نطاق وجودهم في المستقبل، كما أن جميع المراكز الشرطية تقوم في مناطقها بتسهيل حركة المرور عند الحاجة.

هل يتقاضى عناصر شرطة إدلب الحرة رواتب عن عملهم؟

تم تأمين الراتب الأول لعناصر شرطة إدلب الحرة الشهر الماضي عن عملهم في شهر آب، الرواتب في الواقع هي مجرد إعانة معيشة، حيث تم دفع مئة دولار فقط

وافق الممولون على قسم منها ورفضوا قسماً آخر، إذ أن مجلس محافظة إدلب الحرة أراد أن يتمتع بوصاية على الشرطة من خلال تحكمه بالأمور المالية، فطلب أن يستلم الرواتب وأن يشرف على شراء المعدات، نحن رفضنا الوصاية والتبعية لمجلس محافظة إدلب الحرة، لكننا أكدنا مراراً على أننا مستعدون للعمل بشفافية وأننا مستعدون للرقابة دون أن نكون تابعين لمجلس المحافظة.

أخرت هذه التجاذبات انطلاق عمل قيادة شرطة إدلب الحرة حتى انتهت فترة ولاية مجلس محافظة إدلب الحرة ليتحول المجلس الموجود إلى مجلس تسيير أعمال، فقبل لنا إن علينا الانتظار حتى انتخاب مجلس آخر، انتظرنا ثلاثة أشهر أخرى، وأدى كل ذلك إلى تأخير عملنا لأكثر من ستة أشهر.

كيف تم تأسيس قيادة شرطة إدلب الحرة بعد كل هذا التأخير؟

بعد الانتظار لأكثر من ستة أشهر قرر ممثلو النقاط الشرطية بالتنسيق مع المجالس المحلية في المناطق التي تتواجد فيها هذه النقاط عدم انتظار انتخاب مجلس محافظة جديد، والتواصل بشكل مباشر مع الممولين بهدف تأمين تمويل للنقاط الشرطية.

وحصل فعلاً لقاء جمع ممثلي المراكز الشرطية والمجالس المحلية والداعمين بحضور ممثل عن الحكومة المؤقتة وممثل عن وزارة العدل فيها، ضم الاجتماع خمسة عشر رئيس مجلس محلي مع خمسة عشر رئيس نقطة شرطية من مختلف مناطق إدلب، وتم الاتفاق على إنشاء قيادة موحدة للشرطة الحرة في إدلب وعلى تلقي الدعم من مجموعة أصدقاء سوريا، وتم انتخابي قائداً للشرطة الحرة في إدلب من قبل رؤساء المراكز الشرطية. في الجلسة نفسها قمتُ بتشكيل قيادة الشرطة، وجميع عناصرها ضباط شرطة جامعيون وهم يزاولون عملهم الآن في مختلف مناطق إدلب.

إذن لقد انطلقتم بخمسة عشر نقطة شرطية، هل تغير العدد بعد ذلك؟

انطلق عمل قيادة شرطة إدلب الحرة فعلياً بتاريخ ٢٠١٤/١١، وبعد فترة قصيرة من انطلاق عملنا تواصلت معنا مراكز شرطية لم يحضر ممثلوها الاجتماع الذي تمخضت عنه شرطة إدلب الحرة، وطلبت الانضمام إلى قيادة الشرطة، وحصل في بعض البلدات والقرى أن قام

نحن لا نعمل في أية مدينة قبل وجود موافقة وتنسيق كامل مع الفصائل الثورية فيها، من أجل مؤازرة النقطة بالعناصر المسلحة عند الحاجة، كما أن المجلس المحلي المنتخب يجب أن يوافق مسبقاً على إنشاء النقطة الشرطة أو المركز الأمني، وفي حال وجود أي شكوى على أحد عناصر جهاز الشرطة يستطيع المواطن أن يشتكي على عناصر المركز عند رئيس المركز، وفي حال عدم حل الشكوى يمكن أن تتم الشكوى لضابط الارتباط المشرف الذي يكون مسؤولاً عن عدة مراكز في منطقة جغرافية واحدة، كما أننا أنشأنا صفحة على الفيسبوك لشرطة إدلب الحرة ويمكن لأي مواطن التواصل معنا عبر الصفحة.

شكلت عدة فصائل كتائب أمنية لها في بعض المناطق، وبعضها لديها محاكمها الخاصة، فكيف تتعاملون مع هذا الوضع؟

لمسنا لدى الكتائب الأمنية رغبة كبيرة للتخلي عن عملها لصالح الشرطة الحرة لكي تتفرغ للمعارك على الجبهات، وقد تواصل معي أكثر من قيادي من الكتائب الأمنية مبدئياً رغبتهم باستلام الشرطة لعمل الحواجز والتفتيش لتخفيف من الضغط على فصائل الثوار.

ماهي المشكلات التي تعاني منها؟

نعاني من مشكلات على الأرض تتعلق بتكرار قصف المقرات من قبل طيران النظام، حيث تم قصف مركز شرطة التمانعة لأربعة مرات متتالية، وتم قصف مركز الأمن الجنائي في كفرنبيل، وتم قصف مركز تلمنس.

كما نعاني من مشكلات إدارية حيث يصعب أن نؤمن شرطة في أماكن غير أماكن إقامتهم، بسبب صعوبة المواصلات وصعوبة السكن وارتفاع أسعار الإيجارات.

كيف تتوقع أن يستقبل الناس وجود الشرطة بعد غيابها لأكثر من ثلاث سنوات؟

المواطنون يريدون شرطة مدنية تقوم بضبط الأمن ويرفضون أن تقوم الكتائب بعمل الشرطة، ونحن مستقلون ولأولنا للناس وسيادة القانون، هناك شرطة استمروا بالعمل لسنتين بدون مقابل لذلك نحن نستمر بإرادتنا بالعمل وليس بالتمويل، وعندما يكون هناك تمويل يكون الوضع أفضل.

شكراً لكم وطمحنا لكم بالتفوق.

شكراً.

لنحضر الشرطة ومئة وخمسين دولاراً لصف الضابط وثلاثمائة دولار للضابط.

هل تملكون خططاً لتوسيع عمل شرطة إدلب الحرة؟

خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول طلب عدد من النقاط الشرطة زيادة عدد العناصر، بسبب توجه أعداد من عناصر الشرطة وصف الضباط والضباط إلى المراكز ليبدوا رغبتهم بالعمل، أخذنا موافقة الداعمين على إضافة مئة اسم جديد، وبالتأكيد نحن نسعى لاستيعاب كل الراغبين في العمل الشرطي في منطقة إدلب.

ماذا استلمتم من معدات وتجهيزات حتى الآن؟

استلمنا ١٢٠٠ بدلة شرطة من نوعية جيدة وتم توزيع ٩٠٠ منها حتى الآن، كما استلمنا لكل مركز من المراكز الشرطة جهاز إنترنت فضائي وجهاز كمبيوتر وكاميراتي تصوير ومولدة كهرباء وطابعة ومعدات للتحقيق الجنائي، ونحن موعدون باستلام ٤٠ سيارة لمحافظة إدلب، أما الأسلحة فلا يوجد وعد بتسليم أسلحة لنا، ونحن نقوم بالاعتماد على الأسلحة الفردية التي يملكها العناصر الذين يعملون معنا، وعندما نحتاج إلى سلاح نستعين بالفصائل.

ما هو طموح قيادة الشرطة؟

إذا تحسنت الظروف الأمنية كما نرجو فنحن نسعى إلى استيعاب كافة أبنائنا من الشرطة والضباط وصف الضباط ودعم المراكز الأمنية بأعداد أكبر ورفدها بعناصر فنية وإحداث مراكز جديدة، لأن هناك حاجة لتوسيع كادر الشرطة. كان في إدلب قبل الثورة حوالي ٤ آلاف شرطي عامل في ظروف مستقرة، وحاليا لدينا حوالي ٩٠٠ فقط وفي ظروف الحرب.

باعتبار أنكم تتمتعون بالاستقلالية الكاملة كما تفضلت، في حال حصلت مشكلة بينكم وبين أحد الفصائل المسلحة أو المواطنين، فمن هي الجهة المخولة بتلقي الشكاوى عن عملكم؟



أجندتنا.... نحن الجمهور المقهور

أحمد صباح

المشهد الأول:

غفوت وقد كانت آخر دعواي أن اللهم ردّ سهيلاً ورتله خائبين، ودمر آلياته وعتاده على يد المجاهدين. وكانت أصوات المراسد تعلو على هزيم الرعد، ومناجاتهم على الصفحات تعصر القلوب، إلى قادة الفصائل والألوية والجيوش، تحذر من رتل جرار قد جهز لاقتحام مورق، وأن قاداته من الروس والإيرانيين، وعناصره من الشيشان والأفغان!

لم تدم غفوتي طويلاً، فقبل أن ينبثق النور من رحم الديجور أيقظني هدير آتٍ من بعيد، فقبل فيما قيل إنها الأرتال قادمة من الشمال، قد اتجهت بعديدها وعتادها نحو الجنوب، فاصطف الناس على الدروب، وزودوها وقوداً من لهيب القلوب، وأتبعوها بالشافي والوافي من أصناف الدعاء.

وقد كان الظنّ كلّ الظنّ أن هذه الأرتال قد توجّهت إلى مورق من أجل ردّ الطغيان، وما هي إلا ساعات حتى تدرجت الأمنيات إلى جحيم الحسرات. فهذه الأرتال لم تتوجه إلى الجبهات، بل لمحاربة بعضنا بعضاً.

وُصِبَتْ على الدروب الحواجز من كلا الطرفين المتحاربين، تحفهم خيام النازحين بين بساتين الزيتون على الجانبين، منشغلين عن هؤلاء وهؤلاء بنضح الطين عن عتبات الخيام، وإزالة آثار ما خلفته الليلة العاصفة. والعدو من الجميع قاب قوسين، في ذلك اليوم قرأت في عيون الناس قهراً لا يوازيه قهر.

المشهد الثاني:

في الأيام الأخيرة وفي ظلّ تهاوي الائتلاف وضربات التحالف، ولدى توهم البعض أنها تنطوي على إسقاط النظام؛ كثر الطامعون والطامحون فبدأت تتشكل في الظل التحالفات والتشكيلات السياسية في الخارج وبدأنا نرى دعوات من هنا وهناك للانضمام إلى هذا التحالف أو ذاك بواجهات مختلفة جميعها رسمت لنفسها خطوطاً عريضة تظهر الكثير من الدسم وتنطوي على السموم القاتلة، وفي المقلب الآخر الكثير من الشعارات لنا نحن الجمهوريين دون أي آليات واضحة للتطبيق على أرض الواقع، وما كل ذلك إلا تلميع وتظهير لقادة جدد ووجوه جديدة وركاب

جدد لصهوة الثورة السورية.

أنا المواطن السوري البسيط المعتز أتوجه باسمي وباسم كل مقهور إلى جميع من امتطى الثورة وجعلها ظهراً له، وكان الأحرى به أن يكون لها ولخدمة غاياتها النبيلة مطية.

إلى جميع المؤتمرين والمتأمرين في مطابخ الغرب والشرق يا من تتسابقون لتشكيل تحالفات وائتلافات نقرأ في برامجها تذلاً وتودداً وانبطاحاً لكل الدنيا، وقد تمنينا أن يكون لنا منها حظوة آل ياسر في قرآنهم وقضايهم المقدسة.

إلى تجار الأفيون جميعهم: أفيون المال والسلاح، وأفيون الدين: إننا نؤكد لمن يرغب في حكمنا مستقبلاً أن لدينا أجندة لا بد منها لتحقيق أحلامه ورغباته ألا وهي: حررونا أولاً ثم ببرامجكم أقتنعونا واحكمونا، اقتصوا لنا ممن قتل أبناءنا ودمر ببراميله ديارنا.

حرروا نساءنا وشبابنا من معتقلات الذل والعار. أرجعوا من شردتهم براميل الطاغية إلى ديارهم وهم المفترشون طين الشتاء والملتحفون أغصان الزيتون، ثم بعد ذلك ضعوا لنا ببرامجكم وأجنداتكم لمستقبلنا دينية كانت أم مدنية.

أما اليوم فأجندتنا نحن الشعب المقهور واضحة كما ورد أعلاه، من تنبأها فذاك من تربع على عرش قلوبنا وهو مرشحنا المستقبلي.

ما زلتم حتى اللحظة إلا من رحم ربي أسوأ من الطاغية الذي استبد وقد توفرت له كل الظروف والإمكانات للتمسك بكرسي الحكم.

أما أنتم فتستبدون ولم تملكوا بعد سلطة على ما وراء ظهوركم إلى الأسفل قليلاً، وتتمسكون بكرسي لم يصنع بعد.

اعلموا جميعاً أن الشعب الثائر سيصنع كرسي الحكم القادم عند أسوأ النجارين، حيث لن يكون وثيراً، وبلا ظهر، وسنستخدم مسامير طويلة نسبياً لتثبيت مقعد الكرسي، وسيكون من أسوأ أنواع الخشب بحيث لا يعمر، وربما يكون أقرب إلى كرسي الحمام.

نأثيرات الحرب على سجلات القيد المدني

تحقيق وتصوير: فريق الغربال

السجل المدني بإدلب، وأن طفله دون رقم وطني، رغم امتلاكه دفتر عائلة، الأمر الذي استغرق منه أكثر من شهر لتثبيت الواقعتين، فقد اكتشف أن طلبات التسجيل في السجل المدني بإدلب مكدّسة فوق بعضها البعض مما اضطره للانتظار حتى يحين دوره، ولم تقتصر هذه المشكلة على الزيجات والولادات الجديدة، فالوفيات أيضاً لا تسجل، خاصة وفيات العسكريين المنشقين.

وحول سبب مشكلة عدم اكتمال تسجيل الوقائع المدنية الحاصلة في ريف إدلب في سجلات النفوس في مدينة إدلب تحدّث فريق الغربال للمحامي أسامة القاسم الذي أوضح قائلاً: السجل المدني في كفرنبل مازال على قيد العمل حاله من حال مختلف

لم يتمكن سعيد السلوم، وهو شرطي منشق عن جهاز الشرطة التابع للنظام السوري، من تسجيل زواجه حتى الآن، كما أنه لم يتمكن من تسجيل الطفلة التي رزق بها مؤخراً؛ بشكل قانوني، فعلى الرغم من أنه تمكّن من تسجيل زواجه وطفلته في أمانة السجل المدني في المنطقة بحضور المختار، فإنه لم يحصل على دفتر عائلة، وهو يصف وضعه القانوني قائلاً: وضعي المعتمد عند الدولة «شاب عازب» فزوجتي ليست زوجتي وابنتي لم تولد بعد بسبب عدم تسجيل واقعتي الزواج والولادة! وليست هذه حال المنشقين فقط، فقد تفاجأ السيد نزار وهو ما زال موظفاً، عند محاولة إخراج جواز سفر لابنه أن زواجه غير مثبت في



أما عن المشاكل الأخرى التي تعترض المواطن بالنسبة للسجل المدني فقد تحدث فريق الغربال إلى السيد أيمن كليدو، الموظف الذي استعني عن خدماته وما زال يعمل في أمانة السجل المدني في كفرنبيل من باب الحرص والإدراك لأهمية التوثيق للحياة المدنية، فقد أوضح السيد أيمن أن مشكلة الحصول على البطاقة الشخصية أصبحت إحدى مشاكل المواطنين رغم بساطتها، خاصة بعد نقل عملية تسليم البطاقات إلى مركز المحافظة في مدينة إدلب، وبالتالي أصبح الخوف من اعتقال الجهات الأمنية التابعة لقوات النظام سبباً في عدم توجه الكثيرين إلى مدينة إدلب للحصول على البطاقة، والحال نفسه في حال الحصول على البطاقة بدل الضائع حيث أصبح يشترط أن يتم تنظيم الضبط حصراً في قيادة الشرطة في مركز المحافظة!

يواصل السيد أيمن حديثه شارحاً صعوبات التسجيل التي يعاني منها السكان: أصبح الحصول على البطاقة العائلية أو دفتر العائلة صعباً أيضاً بعد نقل تسليم البطاقات العائلية إلى مدينة إدلب، حيث يتم تسجيل واقعة الزواج في أمانة السجل

مراكز السجل المدني في ريف إدلب وهو يؤدي دوره بشكل جيد رغم الصعوبات، لكن المشكلة هي عدم اعتماد هذه الوقائع في سجلات النفوس في مركز المحافظة في مدينة إدلب، فالقائمون على السجلات هناك يطلبون إعادة التسجيل بإبراز الأوراق التي تثبت الوقائع المدنية المراد تسجيلها، كإبراز شهادة الولادة المصدقة من المختار لتسجيل المواليد الجدد.

ويشير الأستاذ أسامة لمشكلة حوادث القتل التي تحدث بسبب قصف قوات النظام أو لأسباب أخرى، فهذه برأيه هي المشكلة الأكبر، ويبقى التوثيق المحلي هو الحل المطروح والوحيد حالياً، خاصة وأن الحكومة المؤقتة لم تملك حتى الآن أي شرعية لتفعيل القيد المدني الذي مازال النظام صاحب المرجعية الوحيدة فيه، ويؤكد على ضرورة اضطلاع الشرطة الحرة بمهامها لتوثيق الحالات الجرمية، وأنه ليس عليهم الانتظار حتى تقديم شكوى، داعياً المحاكم الشرعية والشرطة الحرة وكافة الجهات التنظيمية للحفاظ على أمانة السجل المدني فهو بالنتيجة ضرورة وحاجة للجميع.



عدد كبير من مقرات السجل المدني دمرته صواريخ النظام، ولم يسلم ما تبقى من عمليات السلب.



على مسؤوليتهم، وتعتبر أمانة المعرة أمانة ربط، فأى خطأ قديم «أي ما قبل عام ١٩٦٥» يحتاج لطلب بيان تسجيل من المعرة حتى يتم تصحيحه. وحول أهمية التسجيل في السجل المدني يتحدث السيد أيمن قائلاً: ليس التوثيق هو هم المواطن، وإنما الحصول على وثيقة قانونية معترف عليها تضمن حقوقه، ولذلك فإن أمنيته هي قدرة وزارة العدل المؤقتة على تبني أمانة السجل المدني، والمحافظة عليها من الضياع والتلف بفعل القصف أو العوامل الجوية، بالإضافة لمنح وثائق معترف عليها من قبل دول الجوار وأصدقاء سورية، وهذا برأيه يتطلب الاعتراف بالحكومة المؤقتة التي مازالت عاجزة عن تبني أية وثيقة صادرة عنها ليكون لها الحجية القانونية اللازمة لنفاذها.

وعن النشاطات في هذا المجال يوضح السيد أيمن وجود تواصل بين بعض الأمانات والوزارة للتعامل مع اللاجئين في تركيا لتسجيل الولادات والزيجات، وقد رفعت الحكومة المؤقتة طلباً لإقامة مقرات لها في أماكن تواجد اللاجئين ولكن لم ترد الحكومة التركية عليه حتى اللحظة، وسبب التأخير ليس التقصير من الحكومة المؤقتة أو من تركيا وإنما السبب هو القرارات السياسية المتعلقة بالاعتراف بالحكومة المؤقتة.

وفي كل الأحوال مازالت مشكلة المواطن السوري في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام دون حل، فهو لا يستطيع إلى الآن الحصول على وثائق تثبت وضعه المدني، أو تثبت وجود أطفاله، وقد اجتمع تعنت النظام السوري وفوضى المناطق الخارجة عن سيطرته مع عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة لتعوق جميعها إمكانية تسجيل السكان في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لوقائعهم المدنية التي تثبت أوضاعهم القانونية.

المدني في الريف ولكن دون الحصول على البطاقة العائلية، مما يحول دون إمكانية تسجيل الأولاد، بالإضافة لعزوف الأهل عن تسجيل أولادهم ظناً منهم أن السجل المدني متوقّف عن العمل، فهناك أطفال بعمر أربع سنوات غير مسجلين حتى الآن، ويتطلب تسجيلهم ضبطاً وغرامة مالية.

وعند سؤال فريق الغربال للسيد أيمن عن الوضع القانوني للعسكريين المنشقين عن قوات النظام والذين يتوفون دون أن يتم تسجيل وقائع وفياتهم أوضح قائلاً: وفيات العسكريين لا تتعلق بالسجل المدني على الإطلاق، فالعسكريون قديماً كانت تتم توفيتهم عن طريق السجلات العسكرية وترسل صورة إلى أمانة السجل المدني لتتم توفيتهم، أما حالياً فلا يمكن توفية أي منشق عسكري بأي طريقة، وبالتالي تبقى أمور الزوجة معلقة ولا يحق لها التصرف بنفسها وفي حال تزوجت يكون زواجها غير معترف به قانونياً، وبالتالي لا يمكن تسجيل أولادها الجدد، فالمنشق والمطلوب برأيه انتهت حياتهما من السجلات المدنية.

ويهيب السيد أيمن بضرورة الحفاظ على السجلات المدنية في المناطق المحررة ويورد مثلاً عن تهديد أمانة السجل المدني في المعرة بالفقد والضياع بفعل سوء الحفظ، والتعرض للمطر، فمبنى الأمانة من أقدم المباني وحالياً دُمر أجزاء كبيرة منه وأصبح دون شبائيك، ولا يستطيع موظفوه نقل السجلات

الشيخ ياسين العلوش: الماقل في زمن الجنون

إعداد: فريق الغربال

القائمين على محكمة ابلين أخذوا موافقة قادة الفصائل لضمان دعمهم وانصياعهم لقراراتها. ولم يكتفِ الشيخ ياسين بعمله هذا، بل أنشأ مع ٢٥ من الدعاة هيئة أسموها «هيئة دعاة الثورة» تهتم هذه الهيئة بالمجاهدين في منازلهم ومقراتهم وساحات المعارك ورباطهم على الجبهات، فتقوم بوعظهم وإعطائهم محاضرات ودروس من شأنها توعيتهم في الدين وأحكامه، كما تعمل على الإصلاح بين الفصائل المتنازعة، فهو يدرك مع زملائه مدى سوء مثل هذه النزاعات وتأثيرها على الثورة، ويذكر الخلاف الذي حصل بين جبهة ثوار سوريا وأحرار الشام، والذي حصل فيه اعتقالات من الطرفين، وانتهى الخلاف وتم إطلاق الأسرى من الطرفين بجهود مجموعة من الوسطاء كان الشيخ ياسين أحدهم، وأيضاً الخلاف بين جبهة ثوار سوريا وجبهة النصرة، الذي أدى استشهاد الشيخ يعقوب العمر إلى تعثر جهود الحل فيه وبقي الأمر على حاله.

ويرى الشيخ ياسين أن نقص الدعاة من أكثر المشاكل التي تواجه الثورة، لذلك ناشد الشيخ أسامة الرفاعي بقوله: «قبل أن ترسلوا العلماء المهاجرين، أرسلوا العلماء المهجّرين، أرسلوا لنا العلماء المفكرين ولا ترسلوا لنا العلماء المكفّرين»، وقد مهّدت هذه الرؤيا لإنشاء معهد الشام لتأهيل العلماء والدعاة منذ ستة أشهر في قرية خان السبل، وتولى الشيخ ياسين إدارته، حيث يقيم المعهد دورات مدة الواحدة شهران، وتُدّرّس فيه مواد تعتمد الفكر الوسطي الصحيح والعقيدة السليمة وفق مبدأ «لا إفراط ولا تفريط» ويتخرج من كل دورة ثلاثون داعية، ليصبحوا مهيّئين للعمل كدعاة في الكتائب.

وعن مبادرة «واعصموا» يشرح الشيخ ياسين ظروف ولادة المبادرة، فيقول: (ما يوحدنا نحن العرب «الإسلام والضرورة» ولأن الإسلام لم يستطع توحيدنا بل فرقنا

ينحدر الشيخ ياسين محمد العلوش من قرية المغارة بجبل الزاوية، ولد عام ١٩٧٤، درس الابتدائية فيها قبل أن يسافر مع والده إلى السعودية وبقي هناك حتى أنهى المرحلة الثانوية، ليعود لدمشق ويلتحق بكلية الشريعة فيها، حصل بعد تخرجه على درجتي الدبلوم والماجستير، وأثناء دراسته الدكتوراه اندلعت الثورة، فأمضى السنة الأولى من عمرها في حي التضامن جنوب دمشق، يشارك متخفياً في المظاهرات، ويحض الشباب في خطبه على الوقوف بوجه الظلم، إذ كان خطيب جامع أبي حنيفة النعمان الشهير في الحي.

داهمت قوات الأمن بيته، وصعد العناصر للسطح وأشاروا لبقعة ما منه قائلين لزوجته «هنا أحرق زوجك أشرطة جهادية»، ضحك الشيخ ياسين وقتها فقد باءت كل الإجراءات التي اتخذها كي لا يُكشف أمره بالفشل، في النهاية ترك عناصر الأمن له رسالة مفادها أن عليه مراجعة فرع المخابرات الجوية!

تغاضى الشيخ ياسين عن هذه الدعوة بعد أخذ مشورة المقربين، وقصد قريته في جبل الزاوية، حيث انخرط بشكل علني في الثورة ودون خوف، فكتائب الثوار كانت تبسط سيطرتها على قريته.

بدأ الشيخ ياسين نشاطه بالمشاركة في تشكيل لجان شرعية، كانت تهدف حينها للإصلاح بين الناس دون دفعهم للجوء إلى القضاء، ثم أنشأ مع حوالي أربعين طالباً للعلم الشرعي تجمّعاً أسموه «تجمع علماء الثورة السورية» والذي تبعت له محكمة «ابلين» في الشهر التاسع من العام ٢٠١٢، المحكمة التي عمل الشيخ ياسين قاضياً فيها وترأسها لسنة كاملة.

يصف الشيخ ياسين محكمة ابلين «بالمستقلة» الأمر الذي أدى لنجاحها برأيه، وبسبب ذلك أعلنت عدّة محاكم في جبل الزاوية تبعيتها لمحكمة ابلين في وقت لاحق، ذلك أن

عن نفسه!

يتمنى الشيخ ياسين أن يتوحد القضاء في المناطق التي يسيطر عليها الثوار بمبادرة «واعتصموا» حتى لو لم يتم توحيد الكتائب والفصائل العسكرية بالكامل، فهو يعتبر من خلال تجربته أن اللجان الشرعية هي الحل الأمثل والأنجع لحل الخلافات، ويطلب من الناس التماس عذر للقضاة، فهم تولوه فقط لسد ثغرة، بسبب الوضع المفروض حالياً، ويطلب من الناس الصبر فالأمور لا بد أنها ستتحسن في النهاية.

التسميات لأن كل فصيل اعتبر الإسلام الصحيح هو الخاص بفصيله، رغم توحيد الله تعالى لنا بقوله «هو أسماكم المسلمين من قبل وفي هذا» لذلك كانت الضرورة وإدراك كل فصيل عدم قدرته على إكمال الدرب لوحده، فأثناء التواسط في خلاف جبهة ثوار سوريا وجبهة النصرة وبوجود الشيخ أحمد العيسى، تعدى الحوار مشكلة الخلاف للحديث عن أسباب الاقتتال بين الفصائل والدعوة للتوحد، وتجاوب القادة الحاضرون وتمت كتابة المبادرة من أربع أسطر وبشكل عفوي تماماً مع التوقيع عليها، وهنا شكلنا لجنة للمبادرة مهمتها مقابلة القادة في

حماه وحلب وإدلب، ونتج عن هذه المقابلات توقيع كل القادة وثنائهم على المبادرة، وكان علينا تشكيل مجلس موحد لقيادة الثورة، ولكن تأخر التشكيل وانقضت المهلة المحددة بسبب كبر المشروع فقد أصبح أكبر من كونه مجرد مبادرة، خاصة بعد تواصل عدد من القادة معنا في حماه وحمص ودمشق ومعابنتهم لنا لإغفالهم، مما اضطرنا لعقد لقاء في الريحانية، نتج عنه توقيع ٩٢ فصيلاً على المبادرة، فشكلنا لجنة تحضيرية لإعادة صياغة المشروع ليستوعب التوزيع المناطقي والفصائي.

تهدف هذه المبادرة لتوحيد الكيانات العسكرية المنضوية في الثورة وتوحيد الأجهزة القضائية وتشكيل كيان سياسي، الأمر الذي حوّلها من مبادرة إلى مشروع، وأكثر ما أسعد الشيخ ياسين في المبادرة هو مقدرة الداخل على حل مشاكله وتوحد دون مشاريع جاهزة من الخارج، ولضمان عدم سرقة المبادرة واحتسابها على أي جهة، كانت أجور الإقامة في الريحانية

تُدفع من قبل
الأعضاء، كلّ
يدفع



إيبولا.. أخطر الفيروسات التي عرفتها البشرية

د. باسل جنيدي

حينما كان مرض «إيبولا» القاتل محصوراً في أربع دول أفريقية فقط (ليبيريا وغينيا وسيراليون ونيجيريا)، لم يحظَ بالاهتمام الإعلامي اللازم حاله كحال كل ما يقتل البشر في الدول الفقيرة، إلى أن جال أمريكي اسمه «باتريك سوير» في مطارات عالمية منطلقاً من «ليبيريا» قبل شهور قليلة، واحتكّ بعدد كبير من المسافرين إلى وجهات عالمية مختلفة، ثم وصل إلى «نيجيريا» وانهار ميتاً في المطار بفعل المرض، حينها فقط بدأ الذعر يطرق دول العالم وسط ترقّب لوصول المرض إلى بلدان مختلفة بفعل المسافرين الذين احتك بهم «باتريك».

تسبب فايروس «إيبولا» المربع بأكثر من ٤٥٠٠ وفاة منذ آذار الفائت، غالبيتهم الساحقة في أفريقيا، وبدأ يطرق أبواب دول جديدة كأسبانيا وأمريكا والسنغال بحالات متفرقة وسط استنفار في المطارات ومنظمات الصحة الدولية، وإجراءات استثنائية في الدول التي يتفشى فيها الفايروس كمنع كرة القدم في ليبيريا، ومحاولات لم تكتمل بعد لتطوير لقاح يقي من انتقال الفيروس الذي يفتك بأغلب المصابين به.

هناك مشكلة لا يعرف العالم كيف يمكن أن يتغلب عليها، إذ يستطيع المرض أن يختفي في جسد المصاب دون أية أعراض لمدة ٢١ يوماً، وهي «فترة حضانة» طويلة نسبياً، لا يمكن خلالها كشف المرض ومنع المسافرين المصاب به مثلاً من الانتقال في المطارات وبين الدول، لذا فإن كل الإجراءات الاحترازية التي تتخذها دول العالم لمنع وصول المرض تبدو عديمة الجدوى فعلياً، رغم أن المرض لا ينتقل فعلياً من شخص إلى آخر قبل ظهور أعراضه وانقضاء فترة الحضانة.

وينزف المصاب بـ «إيبولا» بعد فترة الحضانة من كل مكان في جسده تقريباً من الداخل والخارج، في صورة بشعة للموت، إذ يسيل الدم من عينيه ويستفرغ ويصق دماً، ويختلط برازه بالدم حتى يموت، وهو ما يجعل الفيروس من أخطر الفيروسات التي تعرفها البشرية، والتي يخشى من استخدامها كأسلحة بيولوجية.

وينتقل المرض من شخص لآخر من خلال سوائل الجسد، كالدم واللعاب والعرق والدموع والبول وغيرها، ويعبر من خلال التلامس من الأنف أو الفم أو العيون أو الجروح في الجلد، وبما أن انتقال المرض يحتاج إلى التلامس غالباً فإن انتقاله يبدو محدوداً إذا ما قورن بوباء «إنفلونزا الخنازير» مثلاً والذي كان ينتقل من خلال الهواء وبالطرق التنفسية، إلا أن صعوبة انتقال المرض لا يخفف من المشكلة في كون فيروس «الإيبولا» أكثر فتكاً من أي مرض معدٍ آخر.

ويتزايد خطر انتقال المرض في فصل الشتاء مع بدايته، إذ أن الناس في هذا الفصل يميلون للازدحام والتجمع في أماكن مغلقة، كما تزداد خطورة انتقال المرض في حال تفشيه في المجتمعات المزدحمة، كالمخيمات مثلاً، وهو ما لعب عاملاً مهماً في انتشار المرض في أفريقيا دون القدرة على وقف انتقاله رغم كل الإجراءات الاحترازية، إذ يميل الناس في البلدان الأفريقية التي انتشر فيها المرض إلى العيش في تجمعات سكنية مزدحمة.

لا يوجد أية دلائل على أن المرض يمكن أن يصل إلى الأراضي السورية أو مخيمات السوريين في المدى المنظور، ولو أن انفتاح الحدود أمام الأجانب عامل لا يمكن إهمال خطره، شأنه شأن «شلل الأطفال» الذي عاد إلى سوريا العام الفائت بعد أن كان قد انقرض منها في السنوات السابقة.

آسيا للصناعات الدوائية

مسئفدون كثر من نجارة أدوية مفقودة !

فريق الغربال

عودة العمل في منشأة آسيا بعد التوقف لشهور مع بداية الصيف الماضي هدد جيش المهاجرين والأنصار في اتصال هاتفي مع محمد السخني صاحب منشأة آسيا للصناعات الدوائية، بحسب أحد الإداريين في المنشأة، ببيع خطوط الإنتاج والمواد الأولية الموجودة فيها، في حال امتناعه عن توجيه أوامر لمديري المنشأة بتشغيلها وبدفع ٢٥ ألف دولار أمريكي شهرياً لهم!

ومع بداية شهر آب الماضي أرسلت إدارة المنشأة في طلب مئة موظف كانوا يتقاضون رواتبهم من إدارة المنشأة على الرغم من توقفها عن العمل، ليعودوا للعمل من أجل تشغيل خطوط الإنتاج في منشأة الصناعات الدوائية، وخلال أيام قليلة عادت الشاحنات لزيارة المنشأة كل يومين لنقل الأدوية لمستودع توزيع كبير موجود في منطقة الدانا في ريف إدلب ولمناطق سيطرة النظام السوري في حلب وإلى الأراضي التركية والعراقية!

وكان اضطرار صاحب معمل آسيا لدفع هذا المبلغ الشهري الكبير لجيش المهاجرين والأنصار الذي يضع يده على منشأته أمراً مفهوماً، ذلك أن أصحاب المنشآت الصناعية التي نجت من القصف بالبراميل المتفجرة اضطروا أن يؤمنوا حماية لها عن طريق دفع مبالغ مالية للفصائل المسيطرة على

تقع منشأة «آسيا» للصناعات الدوائية في ريف حلب الشمالي بالقرب من مدينة «كفر حمرة»، وتعتبر من أكبر معامل الصناعات الدوائية في الشرق الأوسط، تعرضت هذه المنشأة كغيرها من معامل حلب وريفها إلى عمليات النهب والقصف المتكررة منذ انطلاق المواجهة المسلحة بين قوات النظام والثوار في حلب وريفها منذ أكثر من سنتين، وانتقلت السيطرة على المنشأة من فصيل لآخر بحسب سيطرة كل من فصائل الثوار على المنطقة.

تعمل منشأة آسيا في الفترة الأخيرة وسط منطقة مدمرة نتيجة القصف المستمر من قبل قوات النظام بالبراميل المتفجرة والصواريخ الفراغية، ذلك أن المنشأة تقع قرب منطقة الفيلات والمزارع التي اتخذ فيها عدد من فصائل الثوار مقرات لهم، كما أن المنشأة أصيبت بقصف الطيران المروحي بالبراميل المتفجرة، حيث سقط برميلان متفجران منذ أشهر على الجزء الجنوبي الشرقي منها، الأمر الذي ألحق أضراراً كبيرة بهذا الجزء.

وقد عاودت منشأة آسيا العمل منذ بداية شهر آب الماضي تحت إشراف جيش المهاجرين والأنصار الذي يتكون من مقاتلين من منطقة القوقاز جنوب روسيا، خصوصاً من الشيشانيين والداغستانيين، بعد أن ورث جيش المهاجرين والأنصار السيطرة على منطقة مزارع حريتان التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية.





ليتقاسموها، موضحاً أنه لا يعلم إن باعوها إلى جهة ما أم أنهم وزعوها مجاناً كما يقولون. يضيف قائلاً: لقد أخرج تنظيم الدولة الإسلامية شاحنات كبيرة من الأدوية بعد سيطرته على المنشأة، وبعد خروج التنظيم من ريف حلب الشمالي، تمكن المشرفون على المنشأة من إبرام اتفاق مع جيش المهاجرين والأنصار الذي سيطر على المنشأة في المرحلة اللاحقة من أجل حمايتها.

أطراف كثيرة تتقاسم موارد المنشأة

عند خروج أو دخول إحدى الشاحنات، التي تقوم بنقل الأدوية التي تنتجها المنشأة، من الباب الرئيسي؛ يستقبل السائق حاجزاً يتبع للواء التوحيد، أصبح مؤخراً حاجزاً للواء أحرار سوريا التابع للجيش الحر، ليطلب أحد عناصر الحاجز من السائق ورقة مهورة من الهيئة الشرعية مرفقة بفاتورة للأدوية التي ستخرج من المنشأة، ليستقبل السائق بعدها حاجزاً آخر لجيش المهاجرين والأنصار، الذي تعهد بحماية المنشأة مقابل خمسة وعشرين ألف دولار أمريكي بحسب أحد موظفي المنشأة الذي تحفظ الغربال على اسمه خوفاً على حياته.

ويضيف الشاهد: «صاحب المنشأة هو الملياردير الحلبي محمد السخني، المعروف بمولاته للنظام السوري حيث كان محافظاً للركة ووزيراً للصناعة سابقاً، ورأيت الإداريين في المنشأة أكثر من مرة يتحدثون إليه عبر الإنترنت، حيث كان يوجههم للقيام بإدارة المنشأة، حيث يقوم محمد السخني من مكان إقامته في فرنسا بالتواصل مع الأطراف العسكرية المشرفة على المنشأة وبالتواصل مع الإداريين في المنشأة للتنسيق بينهم وضمان استمرار العمل!»

مناطق وجود منشآتهم الصناعية بهدف حمايتها من السرقة والنهب والتخريب.

وهما أن أحد المسؤولين الأساسيين عن منشأة آسيا «أيمن ويشو» هو أحد أبناء عندان فقد استعان بأقوى فصيل في بلدته في المرحلة السابقة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة وهو «لواء أحرار سوريا»، ليقوم أحمد عفش قائد اللواء بفرض أتاوة شهرية على المنشأة حينها مقابل حمايتها، ويشرح «أبو سيف» أحد حراس المنشأة الوضع قائلاً: بقيت شهوراً طويلة دون عمل، حتى أتى أحد أصدقائي وأخبرني عن حاجة منشأة آسيا لمئتي حارس على أن يكونوا من عندان حصراً، وسيُدفع لهم ١٦٠٠٠ ليرة عدا عن بدل الإطعام، أعجبني العرض، وبالفعل بدأت دوامي كحارس للمنشأة، وكنا نتناوب على الحراسة الداخلية والخارجية بثلاث ورديات.

ويضيف «أبو سيف»: في بداية شهر كانون الأول للعام ٢٠١٣ أرسل تنظيم الدولة الإسلامية لأحمد عفش تهديداً بإخلاء المنشأة للتنظيم، وبالفعل في نفس اليوم تم إخلاء المنشأة من الجميع وقام المدير بنقل الأجهزة الإلكترونية التي لا يمكن أن تعمل المنشأة بدونها، وتوقف عملي منذ ذلك اليوم.

بعد سيطرة التنظيم على المنشأة كثرت الاتهامات للتنظيم بتسببه بإيقاف المنشأة الأمر الذي اضطر التنظيم إلى إصدار بيان وقتها ينفي فيه مسؤوليته عن توقف المنشأة عن العمل.

«أبو أيهم» أحد سكان المنطقة المحيطة بالمنشأة أوضح أن هذا البيان محق، فقد شاهد عناصر من عدة فصائل يقومون بإخراج الأدوية من المنشأة





لذلك تتساهل معظم الحواجز معنا، في العراق هناك شحٌ في الأدوية وهو سوق عطش والأرباح مضاعفة هناك، كذلك الأمر في تركيا فنحن نبيع للصيديات السورية التي افتتح الكثير منها في مناطق تواجد السوريين».

وفي سياق بحث فريق الغربال حول مدى حاجة السوق المحلية في مناطق سيطرة كتائب الشوار للمنتجات الدوائية بشكل عام ولمنتجات معمل آسيا بشكل خاص، توجه الفريق إلى إحدى الصيدليات في مدينة تل رفعت بريف حلب، حيث تحدث الصيدلاني «أبو عدنان» قائلاً: «هناك أدوية تفقد من السوق لمدة طويلة، على سبيل المثال دواء «فينوباريتال» هو مضاد اختلاج يستعمل في حالات الإصابة بمرض الصرع والأورام الدماغية، مفقود من الأسواق منذ أشهر طويلة، أيضاً عقار «تيروكسين» الذي يعالج فرط نشاط الغدة الدرقية، أيضاً عقار «ون آسيا» الذي يستعمل كمرمم للعظام، ما تزال هذه الأدوية مقطوعة إلى هذه اللحظة ويصعب تأمين بدائل عنها من تركيا نظراً لغلاء ثمنها أو لعدم وجود أدوية من نفس التركيبة في تركيا أو بسبب عدم سماح القانون التركي ببيعها بدون وصفات طبية.

يضيف أبو عدنان: «المستودعات الدوائية في مدينة حلب أو في الريف كانت تحوي على أصناف عديدة من إنتاج منشأة آسيا، لكن توقف المنشأة عن العمل لأشهر طويلة أدى إلى نفاذ هذه الأدوية من المستودعات، قبل حوالي الشهر ونصف سمعت أن المنشأة عادت للعمل لذلك نأمل أن تعود هذه الأدوية وغيرها إلى السوق قريباً.

أسواق تصريف مربحة على حساب السوق المحلية الأكثر حاجة

توجه فريق الغربال إلى مقر الهيئة الشرعية في ريف حلب، لسؤالها عن آلية تنظيم عمل منشأة آسيا، والتقى الفريق بأحد موظفي الهيئة الذي تحدث عن وضع منشأة آسيا قائلاً: «أكثر ما يهتم الهيئة الشرعية هو احتياج السكان في المناطق التي يسيطر عليها الثوار للدواء، طلبنا منذ فترة من مدير المنشأة إعادتها إلى العمل بعد توقفها لشهور طويلة، فأجاب أنه يريد أولاً أن يُسمح له ببيع الدواء المكسّر في المستودع حتى يحصل على سيولة كافية لتشغيل المنشأة».

يضيف الموظف: «نحن تعاوننا مع لواء التوحيد لضمان معرفة الأدوية التي تباع وتخرج من المنشأة، وعلى الرغم من ذلك حصلت تجاوزات كثيرة، حيث تخرج شاحنة محملة بعشرين طناً من الأدوية أسبوعياً أو يومياً في بعض الأحيان دون علم الهيئة الشرعية ل يتم تهريبها خارج مناطق سيطرة الثوار في شمال سوريا، وتهرب إلى عدة جهات، فبعضها تم تهريبه نحو تركيا، وبعضها الآخر تم تهريبه نحو الأراضي العراقية عن طريق نقلها في المرحلة الأولى إلى منطقة منبج الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

أبو محمد الياسين، أحد سائقي السيارات الصغيرة الذين يقومون بنقل الأدوية إلى العراق، شرح للغربال ظروف نقل الأدوية للعراق قائلاً: «الطريق محفوف بالمخاطر ولكن لا شك بأن نقل الأدوية مهما كانت تسميتها سواء نقل أو تهريب يحمل جانباً إنسانياً



نجربة العبور إلى تركيا: ثلاث حكايات

العبور إلى تركيا من مناطق تنظيم الدولة الإسلامية.

الشاهد: سامر السلوم

انطلقنا من منبج في السابعة صباحاً متجهين شمالاً عبر طريق الغندورة المستخدم في التهريب، مروراً بعدد من القرى الحدودية، وصلنا بعد ساعة وربع إلى منطقة «عياشة باب ليمون» التي تعتبر منفذ تهريب إلى تركيا لجميع القادمين من ريف حلب الشرقي والرقعة ودير الزور، كان الطريق جيداً ومعبداً، وعند وصولنا أخذنا سائق التاكسي إلى منزل أحد سكان المنطقة الذي يعمل مهرباً، وكان عنده ركاب وصلوا قبلنا. نزلنا من التاكسي وركبنا بسيارة فان مغلقة بدون مقاعد تستخدم في التهريب، وانطلق بنا المهرب إلى إحدى النقاط الحدودية المستخدمة في العبور إلى تركيا وفي الطريق أخبره أحد أصدقائه أن أحد أمراء تنظيم الدولة الإسلامية يقوم بجولة على الحدود ويلحق المهربين، فغير مهربنا طريقه واتجه بنا إلى أرض زراعية فيها خيمة كبيرة، نزلنا من السيارة واختبأنا في الخيمة، وكنا نراقب السيارتين التابعتين للتنظيم وهما تقومان بجولة على الحدود، وبعد نحو نصف ساعة ابتعدت السيارتين فاتجه بنا المهرب نحو الحدود وأنزلنا في منطقة قريبة من سكة القطار في منطقة باب ليمون.

كان هناك مهرب شاب من أهالي المنطقة ينتظرنا، ومعه بعض الحمالين الذين يعملون في نقل البضائع، بدأ المهرب بالركض أماناً وتبعناه ركضاً نحو ٥٠٠ متر حتى وصلنا إلى سكة القطار، وكان الطريق مرسوماً والمهرب حريص على أن نمشي في الطريق المحدد كون المنطقة مليئة بالألغام كما قال. بعد سكة القطار ركضنا نحو ٥٠٠ متر أخرى حتى وصلنا إلى الساتر الترابي، فصعدنا فوق الساتر الذي يليه خندق بعمق نحو ٣ أمتار، ولم نستطع العبور بسبب وجود دورية تركية ومركبة عسكرية يدعوها أهل المنطقة بالعقربة، نزلنا عن الساتر واختبأنا خلفه نحو نص ساعة لم يغادر الجنود الأتراك، فغيرنا نقطة العبور أربع مرات في محاولة للعبور بعيداً عن أعين الجنود دون جدوى.

بعد ساعتين من الانتظار في الحر الشديد ومعنا أطفال ونساء وشيوخ قرر المهرب المغامرة والعبور بالقرب من مكان وجود الجنود، قائلاً: بس ندخل حقول الذرة خلف الخندق مباشرة الكل بيركض ومحدّا بطلع وراه، وسرعان ما بدأنا بالركض بين حقول الذرة الصفراء التي ترتفع نحو مترين ونصف، ركضنا وركضنا وبدأت الدماء تنزف من وجوهنا وسواعدنا نتيجة احتكاكها بأوراق الذرة اليابسة.

كان مصابي بسيطاً بالمقارنة بغيري فأمامي كان الحمالون يركضون وعلى ظهورهم حقائب كبيرة، إلى جانب النساء اللواتي يحملهن أطفالهن.



خاص: معبر باب الهوى - الجانب السوري

لعلهم يستردون بعض النشاط، أو يخففون من حرارتهم. استمر انتظارنا ساعات طويلة وطبخت الشمس رؤوسنا بحرهما الشديد جداً، وزادت معاناة المرضى المنتظرين وصولهم إلى تركيا لمتابعة علاجهم أو الحصول على فحوصات طبية.

بعض عناصر التنظيم لم يملكوا إلا الصراخ في وجه الفوضى الكبيرة الحاصلة، ووصل الأمر ببعضهم للتهديد بإطلاق النار في الهواء لفرض النظام في مكان يعج بالأطفال الساخطين!

قاربت الساعة على الرابعة ولم يصل أي خبر عن نية الجانب التركي معاودة افتتاح المعبر، وفي نهاية المطاف عدنا أدراجنا مع غيرنا من المسافرين، فيما نجح البعض بالوصول إلى البوابة الأخيرة على الجانب السوري مستغلين معرفتهم لبعض العناصر الموجودة في المعبر، فيما توجه البعض إلى المهربين، والبعض الآخر توجه إلى معبر باب السلامة في حلب.

بعد ركض استمرّ لأكثر من نصف ساعة وصلت أنا والمهرب ومعنا شابين من الحماليين وشاب من المسافرين إلى حافة طريق، كان وضعنا مزريراً. انتظرنا خمس دقائق ولم يصل سوى رجل وامرأة من الذين ركضوا معنا، والذين يبلغ عددهم نحو ١٥ شخصاً، وعند السؤال عن البقية كان جواب المهرب: هيا اركبوا في السيارة فالبقية أمسكتهم الجندرم وأعادتهم إلى الساتر، وسيصلون في الدفعة الثانية، كان من بين الذين لم يصلوا زوجة الرجل الذي وصل معي وابنه، ووقف الرجل حائراً ومنتظراً فيما سعدنا بالسيارة التي أقلتنا إلى كراج «علي منطار» وهي بلدة تركية صغيرة!

العبور إلى تركيا من معبر باب الهوى.

الشاهد: محمد المحمود

في منتصف آب الماضي توجهت بصحبة عائلتي إلى معبر باب الهوى قاصدين تركيا، كنت مرتاحاً هذه المرة فالجميع يمتلكون جوازات سفر ولن نضطر للسير مسافات طويلة أو الخضوع لابتزاز المهربين. قبل المعبر توقفت السيارة في الكراج الذي أعده الفصيل المسيطر على المعبر على عجل، لنصدم بالعدد الكبير من الناس الموجودين في المعبر، علمنا حينها أن الجانب التركي قد قرّر إغلاق المعبر بسبب الازدحام في داخله منذ العاشرة صباحاً، أي بعد ساعة واحدة من العمل.

في الكراج كان ثمة مكان صغير تمّ إعداده ليكون ساحة انتظار للناس في انتظار الباصات الخاصة التي تنقل المسافرين إلى البوابة الأولى.

حاول عناصر الفصيل المسيطر على المعبر صناعة مظلة بوضع بعض أكياس البلاستيك على الشبك الحديدي الذي يشكل سقف فسحة الانتظار، ولكن الظل المتشكّل كان دون فائدة، فهو مجرد بقع صغيرة متفرقة هنا وهناك.

بدأ عدد المسافرين بالازدياد، وشيئاً فشيئاً تكدّسنا فوق بعضنا البعض رجالاً ونساء وأطفالاً، وبدأ واضحاً عجز عناصر التنظيم عن التعامل مع مثل هذه الحالات، ووقوفهم مكتوفي الأيدي أمام الازدحام الكبير والاستمرار في تدفق مسافرين جدد قدم بعضهم من حمص وحماة ومناطق أخرى بعيدة.

فقد بعض الأطفال وغيهم نتيجة الحر الشديد، وحاول بعضهم تهديد أطفالهم على الأرض ومسح وجوههم بالماء

عن الشخص الواحد، فيما يقبض المهرب ٢٠٠ دولار، وأكد لنا المهرب الذي اتصلنا به أنه سيعبر بنا الحدود مع بزوغ الفجر!

بعد وصولنا إلى نقطة العبور أخبرنا المهرب أبو حجي أن الطريق غير سالك نتيجة الفوضى التي أحدثها نزوح آلاف العائلات الأزيدية من كردستان بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة هناك، ووعدنا أنه سيعبر بنا نهراً!

أثناء انتظارنا وصلت مجموعة أخرى من العابرين، كان بينهم بعض من الذين كانوا معنا عندما قررنا العبور ليلاً وعدنا، وكان بادٍ على وجوههم آثار ضرب وتعذيب تعرضوا لها من قبل الجنود الأتراك بعد محاولتهم العبور مجدداً في تلك الليلة!

بعد انتظار طويل حان الوقت المنتظر فنزلنا إلى النهر لنستقل قارباً مطاطياً نقلنا على دفعات، كان الركوب فيه مع المياه المندفعة بشدة خطراً جداً، وعندما وصلنا إلى الضفة الأخرى أخبرنا القائد بضرورة الانتظار بين الأشجار حتى حلول الظلام وبعد ذلك نتحرك في حقل الذرة حتى نصل إلى الاستراحة!

كانت ساعات انتظار الظلام ثقيلة جداً، خاصة مع أعداد البعوض الهائلة التي لسعت كل جزء مكشوف من أجسادنا!

وأخيراً تحركنا ليفاجئنا الجنود الأتراك من كل الجهات وقد أمرونا بالجلوس على الأرض ثم وجهوا لنا بعض الأسئلة عن مكان قدومنا ووجهتنا وفيما إذا كنا نحمل أسلحة، ثم تمّ اقتيادنا بالزبل العسكري إلى المخفر بعد تفتيشنا بشكل دقيق ومصادرة موبيلاتنا وعلب الدخان والمتعلقات الشخصية.

وقضينا ليلتنا في المخفر، وسط معاملة سيئة من قبل الجنود الأتراك وإهمال متعمد لكل طلباتنا ثم تمّ نقلنا بسيارات إلى المكتب الأمني في جزيرة بوطان الذي أخذ لنا صوراً أمامية وجانبية ونحن نمسك بأرقام خاصة بكل منا! ثمّ تمّ أخذ بصماتنا الإلكترونية وتمّ التحقيق معنا بشكل منفرد من قبل الأمن التركي وأخيراً أطلق سراحنا بعض تزويدنا بورقة فيها بياناتنا الشخصية باللغة التركية.

في اليوم التالي أعدنا الرحلة مجدداً لننجح أخيراً في الوصول إلى تركيا، الوصول الذي ظنناه سهلاً لامتلاكنا جوازات سفر نظامية!

العبور إلى تركيا من المناطق ذات الغالبية الكردية في الجزيرة.

الشاهد: الصحفي جيان حاج يوسف

وصلنا إلى المعبر وبدأت عملية التفاوض مع المهرب الذي سيقوم بإدخالنا إلى تركيا كوننا لا نملك جوازات سفر، وخلال عملية التفاوض بدأ إطلاق النار على المعبر ليتضح فيما بعد أنه ناتج عن تنازع الكتائب المسيطرة على المعبر على عائداته المالية! الأمر الذي دفع بالسلطات التركية إلى إقفال المعبر بشكل تام فعدنا إلى ديارنا لعامودا التي لا تبعد عن الحدود أكثر من ٥ كم، وفي اليوم التالي اقترح المهرب الجديد أن يعبر بنا الأسلاك الشائكة وحقل الألغام، التي زرع بدلاً منها الأتراك ورداً! بدأت الرحلة في عتمة الليل بعد تقسيمنا لثلاث مجموعات بحسب المبلغ المدفوع، الأولى وهي التي دفعت أكثر ستسلك طريق «الدستور» التي يتم فيها أخذ إذن مسبق من الضابط والعسكري التركي وهو طريقنا الذي اخترناه لسهولة وأمانه، والطريق الثاني وهو طريق التسليم ويتم تسليم المسافرين للعساكر على أن يطلق سراحهم بعد التحقيق ووجود كفيل تركي! أما الطريق الثالثة فتدعى «أنت وحظك» وهي تعتمد على المغامرة والتي لا يمكن تخمين نتائجها إلا إذا جربتها! أنزل المهرب السلك الشائك بدعسة من رجله وتبعناه حتى تقدمنا نحو السلك الثاني للحدود وعبرناه بسلام وقابلنا سياج شائك فأشهر أحد معاوي المهرب مقصاً لقص الأسلاك ولم يكتمل القص حتى بدا ضوء سيارة حرس الحدود التركية وصوت صفارة الإنذار باختراق عتمة المكان وبدأ إطلاق النار من قبل الحرس وأصوات تنادينا بالرجوع أو هذا ما خمناه، وهكذا عدنا أدراجنا ركضاً إلى نقطة انطلاقنا ومنها إلى بيوتنا، لنفشل لليوم الثاني على التوالي في العبور!

في اليوم الثالث أخبرنا أحد الأشخاص عن طريق جديد للتهريب تم إنشاؤه حديثاً على نهر دجلة في أقصى الحدود الشمالية الشرقية، حيث سمحت السلطات المحلية هناك بتسفير الناس لتركيا مقابل رسم ٥٠ دولار

النقيب عن الآثار في زمن الحرب عندما نحل الجرافة مكان «المسطرين»

د. شخيموس علي
أ. سام علي

الأثرية في هذه المواقع لإقامة التحصينات والسواتر، التي تشكّل بمواقعها نقاطاً استراتيجية مدروسة مثل تل عراز، وتل رفعت، وقلعة حمص، وقلعة حماة.... الخ.

وبطبيعة الحال أدى مثل هذا التمرکز العسكري إلى تحويل المباني والمواقع الأثرية وحتى المتاحف إلى ثكنات عسكرية، كما تحوّل البعض منها إلى ساحات حرب اعتباراً من النصف الثاني للعام ٢٠١٢، ما أدى إلى إصابة العديد منها بأضرار جسيمة على الغالب لا يمكن تعويضها كما هو الحال في مدينة حمص القديمة - وتل الشيخ حمد في دير الزور.

وبمرور الوقت وتطوّر الأحداث المتلاحقة والمتسارعة فقد ترافق هذا الخلل الأمني بنشاط منقطع النظير من قبل لصوص الآثار الذين التقت مصالحهم وتقاطعت أحياناً كثيرة مع جنرالات وأمراء الحرب من مختلف الجهات المسلحة. ففي آفاميا على سبيل المثال فاوض رئيس فرع الأمن العسكري أهالي قلعة المضيق والمناطق المجاورة طالباً منهم التوقف عن تنظيم المظاهرات مقابل السماح لهم بالتوجه إلى الموقع الأثري والحفر فيه بحثاً عن اللقى الأثرية، ومنذ ذلك الحين تتعرض مدينة آفاميا لأعمال حفر

أدى اشتعال المظاهرات إلى خلق بيئة مناسبة لتجار الآثار ومهربيهها، أتاحت لهم فرصة ذهبية للقيام بأعمال التنقيب السري غير المشروع، ذلك أن اهتمام جميع الأجهزة الأمنية قد انصبّ كلياً على مراقبة وملاحقة أكبر عدد ممكن من المشاركين في هذه المظاهرات واعتقال منظّميها، وتُركت المواقع الأثرية بشكل شبه متعمّد لتعيث بها معاول ضعاف النفوس نهباً وتدميرًا، فتتولى مافيات التهريب المرتبطة بهذه الأجهزة ومراكز النفوذ بقية القصة المعروفة.

إن أخطار التعدي والتخريب في المواقع الأثرية والمتمثلة بالحفريات العشوائية التي كانت مجموعات من اللصوص تقوم بها في هذه المواقع لم تكن تأت بالدرجة الأولى من النشاط المتزايد لهؤلاء اللصوص، حيث أنها كانت مقتصرة ومحدودة إلى حدّ ما بعدد قليل من هذه المواقع، بل إن الخطورة الكبرى والأضرار الأعظم جاءت نتيجةً لاتخاذ القوات العسكرية النظامية من هذه المواقع والمباني مواقع تمرکز وتحصّن، مع ما رافق ذلك من تواجد لكافة أنواع الآليات الثقيلة من دبابات ومدافع وراجمات الصواريخ وغيرها، وما يستلزمه ذلك من قيام الجرافات والبلدوزرات الضخمة بتجريف الطبقات





الأثري وثق فريق جمعية حماية الآثار السورية لجوء مجموعة من لصوص الآثار لمثل هذه الأجهزة في مسح التل الذي يعود لعصور قديمة، وعادةً ما تكثر في مثله الكسر الفخارية ولا يحتوي إلا على القليل من المشغولات المعدنية.

٣- عمليات حفر منهجية ضمن مربعات تشبه إلى حدٍ بعيد ما يقوم به المتخصصون من المنقبين الآثاريين ضمن قطاعات يتم تحديدها والتنقيب فيها ودراستها كما هو الحال في موقع دورا أوربوس حيث قام أهالي القرى المجاورة بفتح المربعات في الموقع والتنقيب فيها بشكل يومي، ومن ثم الانتقال إلى مربعات جديدة والمباشرة فيها وذلك بعد الانتهاء من المربعات السابقة وهكذا دواليك.

٤- الحفر باستخدام الجرافات والآليات الثقيلة التي تؤدي إلى تخريب كامل الموقع وإلحاق الأضرار الجسيمة به خلال فترات زمنية قصيرة كما هو الحال في قلعة الرحبة وتل السن على الفرات، ومغارة المزوقة في ريف إدلب، وتل العبر في ريف حلب وفي موقع تدمر وكذلك في العشرات من المواقع الأخرى.

مع مرور الوقت واحتدام المعارك بين قوات النظام وقوات الجيش الحر، شهد العديد من المواقع الأثرية الاستراتيجية معارك ضارية بين الطرفين، وهذا ما تطلب زيادة التحصينات العسكرية في التلال والمواقع من قبل قوات النظام المتمركزة فيها من أجل حماية الدبابات والمدفعية وراجمات الصواريخ وغيرها مما أدى إلى تخريبها على نطاق واسع جداً كما هو الحال في تل عثمان بالقرب من آفاميا، وبناء سواتر ترابية لحاجز الآثار في آفاميا نفسها، وشق طريق ترابية في

عشوائى ونهب منظم من قبل لصوص الآثار الذين لا يلقون بالاً للطبقات الأثرية وهم يحفرون في عموم القطاعات في الموقع، مع العلم أن الجيش النظامي كان قد أقام في قلب الحرم الأثري حاجزاً يُعرفُ باسم حاجز الآثار، ولم يتدخل عناصره على الإطلاق لمنع اللصوص من الحفر بكامل حريتهم وبشكلٍ فاق فيه عدد الحُفَر العشوائية كل مواضع التنقيب والقطاعات التي جرى العمل فيها من قبل البعثات الأثرية المختلفة على مدى أكثر من ٧٠ عاماً، وقد أظهرت الصور الجوية وجود أكثر من ١٤٦٠٠ حفرة في موقع آفاميا خلال عام ٢٠١٣ فقط، علماً بأن التنقيب غير الشرعي ما زال مستمراً حتى هذا التاريخ وبدون أن تتدخل أية جهة لمنعها أو الحد منه.

ولم يقتصر هذا التنقيب اللاشعري الممنهج على آفاميا وحدها بل طال العشرات من المواقع والتلال والقرى الأثرية التي تعرّضت لنفس الأضرار، ويمكننا تصنيف هذه الأعمال وتقسيمها إلى أربع فئات:

١- الحفر العشوائى ويمكننا تصنيفه في قسمين:

آ- حُفَر ذات أبعاد صغيرة وأعماق بسيطة.

ب- حُفَر ذات أبعاد واسعة وأعماق كبيرة تخترق مختلف السويات الأثرية كما هو الحال في مدينة آفاميا، البارة، سرجيلا، وكذلك في العديد من مواقع الكتلة الكلسية في ريف إدلب.

٢- عمليات حفر ضمن نقاط محددة يلجأ فيها لصوص الآثار والباحثون عن الكنوز والدفائن إلى استعمال الأجهزة الإلكترونية التي تُستعمل للكشف عن المعادن كما هو الحال في تل حزارين بالقرب من بلدة كفرنبيل، فخلال زيارة ميدانية لهذا الموقع





هذا الموقع ومحاولة فهمه، لأن السويات الأثرية بكل ما تحتويه من بقايا معمارية وكسر الفخارية ومواد عضوية.. إلخ، تُعتبر المصدر الوحيد والمتكامل الذي يساعد الآثاري على ربط مختلف العناصر مع بعضها البعض للوصول إلى نتائج سليمة خلال دراسته للموقع. لقد تعرّضت بعض المواقع إلى أضرار هائلة بشكل لا يمكن تعويضه وأصبحت غير صالحة لأية أعمال أثرية وتنقيبات علمية في المستقبل، كما هو الحال في بعض القطاعات في مواقع دورا أوربوس وأقاميا التي تم تخريب السويات الأثرية فيها على نطاق واسع جداً. إن التراث هو وعاء للذاكرة الإنسانية بشكلها المادي والمعنوي، يحفظ خصائصها ويعبر عن شخصيتها وأصالتها ويحدد آفاق مستقبلها، وهو السجل الأمين لهوية المجتمع، وإن عدم وعي أي مجتمع بالقيمة الحضارية لتراثه، مع غياب التشريعات القانونية وكذلك غياب القائمين على تنفيذها، هو من أهم الأسباب المؤدية إلى نهب التراث وتخريب المواقع التاريخية وازدهار تجارة الآثار المنهوبة، وبالتالي فإن مسؤولية الحفاظ على التراث المادي واللامادي دون تغيير يس جوهره هي مسؤولية المجتمع أفراداً وحكومات وتقع على عاتقه مهمة الحفاظ على الآثار وعدم إتلافها والحيولة دون نهبها وسرقتها، فتراثنا هو ثروتنا المتراكمة التي مَلَكَها اليوم وغداً، وإن فقدان أي عنصر من عناصره يعد فقداناً لجزء من الهوية الوطنية وخسارة كبرى لقيمة متميزة لا تقدر بثمن ولا تعويضها بالماديات.

تلة قلعة المضيق بعد السيطرة عليها، وحفر الخنادق وإقامة السواتر الترابية وشق الطرقات وتجريف الكثير من بساتين الواحة التاريخية الأثرية في مدينة تدمر بالإضافة إلى تمركز الدبابات والمدافع وراجمات الصواريخ بالقرب من المدافن البرجية.

غير أن استعمال البلدوزر كأداة لحفر التلال والمواقع الأثرية من أجل غايات عسكرية بحتة لم يقتصر على قوات النظام فقط، بل إن بعض كتائب المعارضة قد قامت أيضاً باتخاذ التلال الأثرية كمراكز تحصن وتمترس وذلك بعد طرد قوات النظام من المنطقة، كموقع إيبلا على سبيل المثال، غير أن الاستعمال الأخطر للجرافات يتمثل باستخدامها من قبل تنظيم داعش الذي قام ولا يزال يقوم بهدم عشرات المقامات والمقابر الصوفية في ريف دير الزور والرقعة وريف حلب الشرقي.

تساهم عمليات الحفر غير الشرعية بمختلف أشكالها بتخريب المواقع الأثرية التي طالها النهب، لأن أعمال اللصوص تهدف أساساً إلى العثور على أية لقي أثرية وذلك من أجل بيعها والتربح من وراء ذلك، غير عابئين بمدى التخريب الذي يتعرض له الموقع والضرر الهائل الذي يتجلى بتدمير الطبقات بما تحتويه من كم هائل من المعطيات التاريخية والأثرية ذات الأهمية العلمية التي يتم فقدانها نتيجة لهذه الأعمال غير المسؤولة، فأهمية أي موقع أثري وكذلك كم المعلومات التي يمكنه تقديمها لا تأتي فقط من القطع واللقى الأثرية المكتشفة فيه والتي تشكل جزءاً من المصادر التي يتم الاعتماد عليها في دراسة



خاص - تدمير متعمد لنواويس في البارة بريف إدلب

SYRIAN CHILDREN



AWAITING DEATH